المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي العربي

2012

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضـــاع
الأمن الغذائي العربي

2012

التقديم:

تنفيذاً لقرارات أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب، أعضاء الجمعية العامة للمنظمة، وبتوجيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، تصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية بحمد من اللّه وتوفيق منه تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2012م، الذي يمثل الإصدارة الرابعة والعشرين من سلسلة إصدارات تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.

يأتي التقرير في إطار متابعة ورصد تطورات أوضاع الأمن الغذائي العربي، وما يرتبط بها من قضايا ومتغيرات محلية وإقليمية ودولية، لإطلاع متخذي القرار وواضعي السياسات وكافة المهتمين بأوضاع الأمن الغذائي العربي على ما يطرأ عليها من تطورات، والمساهمة في تمكينهم من الوقوف على فعالية البرامج والآليات العربية القائمة ذات العلاقة بتعزيز التعاون والتنسيق العربي في مجال الأمن الغذائي وبخاصة إدارة الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي وتمهد لإدخال تعديلات عليها أو اقتراح بدائل .

وتتعاون المنظمة في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد هذا التقرير مع الدول العربية والجهات ذات العلاقة بالوطن العربي. وتمثل قواعد بيانات المنظمة، والاستمارات القطرية التي يقوم بتعبئتها الخبراء بالدول العربية، وتقارير ضباط اتصال البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بدول البرنامج حول إنجازات الدول العربية في إطار البرنامج، المصادر الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في إعداد التقرير.

أشارت نتائج تقرير 2012م إلى ارتفاع إنتاج معظم مجموعات السلع الغذائية النباتية والحيوانية، وكذلك ارتفاع المتاح للاستهلاك ومعدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي، و استقرار قيمة الفجوة الغذائية العربية في عامي 2010م و2011م في حدود (34.35) مليار دولار، وتقديرها بحوالي (35.0) مليار دولار في 2012م. وتعكس هذه النتائج الجهود الجادة التي تبذلها دول عربية في تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي انطلقت خطته التنفيذية للمرحلة الأولى في 2011م.

ولا يفوتنا في هذا المقام، تقديم عظيم التقدير وجزيل الشكر لأصحاب المعالي وزراء الزراعة أعضاء الجمعية العامة للمنظمة على دعمهم واهتمامهم ومتابعتهم إصدار هذا التقرير، والشكر والتقدير موصول لأصحاب المعالي وزراء المال والاقتصاد والتجارة أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية، لدعمهم برامج وأنشطة المنظمة . ومن الواجب تقديم الشكر والإعراب عن الامتنان لخبراء المنظمة والخبراء والاختصاصيين الذين ساهموا في إخراج هذه الإصدارة.

واللّه ولي التوفيق ،،،

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام

الموضـــوع	رقم الصفحة
المقدمة	6
1ـ الموارد وعناصر الإنتاج:	6
1 ـ 1 الأراضي الزراعية	6
1 ـ 2 موارد المياه	8
1 ـ 3 الثروة الحيوانية والسمكية	9
1 ـ 4 الموارد البشرية	9
1 ـ 5 مدخلات الإنتاج	10
1 ـ 6 التمويل والإقراض الزراعي	11
2 ـ إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي	
2 ـ 1 الإنتاج النباتي	13
2 ـ 2 الإنتاج الحيواني والسمكي	20
2 ـ 3 فاقد ما بعد الحصاد لأهم المحاصيل الزراعية	22
2 ـ 4 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية	23
3 ـ التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي	
3 ـ 1 الصادرات من السلع الغذائية	25
3 ـ 2 الواردات من السلع الغذائية	28
4 ـ الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي	31
4 ـ 1 العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء	31
4 ـ 1 ـ 1 أسعار السلع الغذائية	31
4 ـ 1 ـ 2 مستويات دخول الأفراد	32
4 ـ 1 ـ 3 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي	33
4 ـ 1 ـ 4 تكاليف إنتاج السلع الغذائية	34
4 ـ 2 المتاح للاستهلاك من الغذاء	34
4 ـ 3 نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك	35
4 ـ 4 معدلات استهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون	35
5 ـ تطور أوضاع الفجوة ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الوطن العربي	
5 ـ 1 أوضاع نقص التغذية	39
5 ـ 2 الفجوة الغذائية	40
5 ـ 3 معدلات الاكتفاء الذاتي	43

6 ـ السنة الثانية من المرحلة الأولى من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي	
6 ـ 1 خلفية	45
6 ـ 2 أهداف البرنامج	45
6 ـ 3 المكونات الرئيسية	45
6 ـ 4 الإطار السلعي والجغرافي والزمني	45
6 ـ 4 ـ 1 الإطار السلعي	46
6 ـ 4 ـ 2 الإطار الجغرافي	46
6 ـ 4 ـ 3 الإطار الزمني	46
6 ـ 5 الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011 ـ 2016م)	47
6 ـ 6 إنجازات السنة الثانية (2012) من المرحلة الأولى للخطة التنفيذية للبرنامج (2011ـ2016م) :	47
7 ـ تحديات الأمن الغذائي العربي	
7 ـ 1 معالجة العجز المائي	50
7 ـ 2 تجاوز الفجوة التقنية	50
7 ـ 3 تمويل الاستثمار الزراعي	50
7 ـ 4 تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين	50
7 ـ 5 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية	51
7 ـ 6 تحسين الأحوال المعيشية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية	51

المقدمـة:

يستعرض التقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي في 2012م بمتابعة التطورات التي طرأت على إنتاجية وإنتاج السلع الغذائية والمخزون الإستراتيجي منها، والتجارة الزراعية العربية الخارجية والعربية البينية للسلع الغذائية الرئيسية، بالإضافة إلى بحث اتجاهات استهلاك الغذاء والعوامل المؤثرة فيه، ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء، وأوضاع نقص التغذية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية، إلى جانب تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها الدول المشمولة في الإطار الجغرافي للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ومساهمتها في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، بالإضافة إلى استعراض المشروعات الجاهزة للتنفيذ في إطار البرنامج وتحتاج إلى توفير التمويل. كما خلص التقرير إلى التحديات التي تواجه الجهود الرامية لتقليص فجوة الغذاء العربية.

1 ـ الموارد وعناصر الإنتاج

1 ـ 1 الأراضي الزراعية

تقدر المساحات التي تزرع في الدول العربية بحوالي (70.9) مليون هكتار وتشكل ما نسبته (5.3 %) من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي، و(1.45 %) من المساحة الزراعية في العالم والتي تقدر بحوالي (4.9) مليار هكتار. وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة في 2012م حوالي (9.24) مليون هكتار، ونحو (46.5) مليون هكتار زرعت بمحاصيل موسمية، أما المساحة المتبقية فقد تركت بدون زراعة في 2012م. قدرت نسبة المساحة المروية في الدول العربية في 2012م بحـــوالي (26.4 %) من المساحة المزروعة والمقدرة بحوالي (55.8) مليون هكتار في ذلك العام (جدول 1.1).

جدول (1 ـ 1) :استخدامات الأراضي الزراعية في الوطن العربي (ألف هكتار)

السنوات	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
2010	5190.0	3806.2	35474.0	10443.5	13571.6	94887.7	494258.7
2011	5224.1	3879.0	35341.5	10577.7	13789.3	48530.7	494288.3
2012	5313.0	3924.0	35755.2	10787.3	15141.2	48530.7	494288.3

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (مجلد 32).

تشير البيانات في شكل (1ـ1) إلى أن نسبة الأراضي الزراعية للمساحة الأرضية تصل إلى أكثر من (30 %) في كل من تونس وسوريا، وتقدر بحوالي (21.4 %) في لبنان و (14 %) في السودان، وتتراوح بين (10.9 %) و (12.6 %) في المغرب وفلسطين والعراق. وأما على المستوى العالمي فتبلغ النسبة حوالي (11.8 %) مقارنة بحوالي (5.3 %) في الوطن العربي.

شكل (1 ـ 1):نسبة المساحات التي تزرع من المساحة الكلية

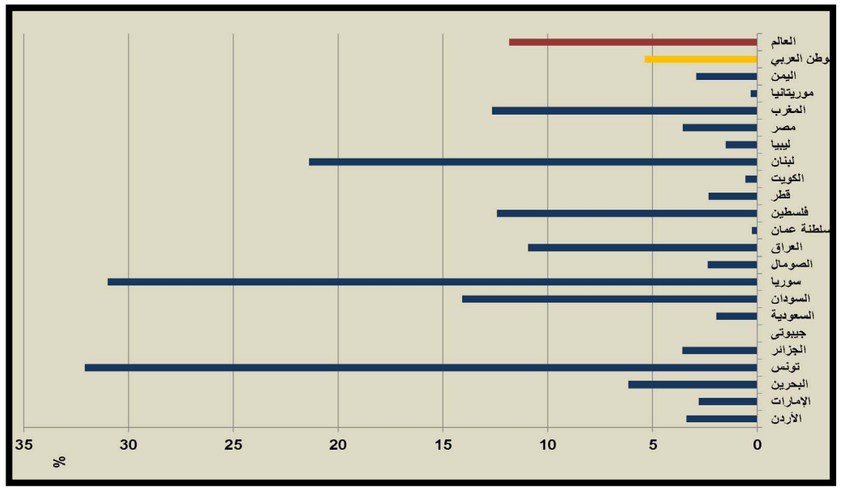

تقدر مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في 2012م بحوالي (494.3) مليون هكتار مشكلة ما نسبته (38.5 %) من المساحة الكلية للوطن العربي (شكل 1ـ2). وتزيد مساحة المراعي على (30 %) من المساحة الكلية في كل من السعودية و السودان والعراق والصومال وسوريا والمغرب وموريتانيا. وتعاني المراعي الطبيعية في الوطن العربي من مشاكل التدهور تحت وطأة الرعي الجائر وغياب برامج جادة لتطويرها وإعادة تأهيلها، الأمر الذي حد بفاعلية من القدرات الإنتاجية لهذه المراعي رغم اتساع مساحتها.

شكل (1 ـ 2): نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية في بعض الدول العربية

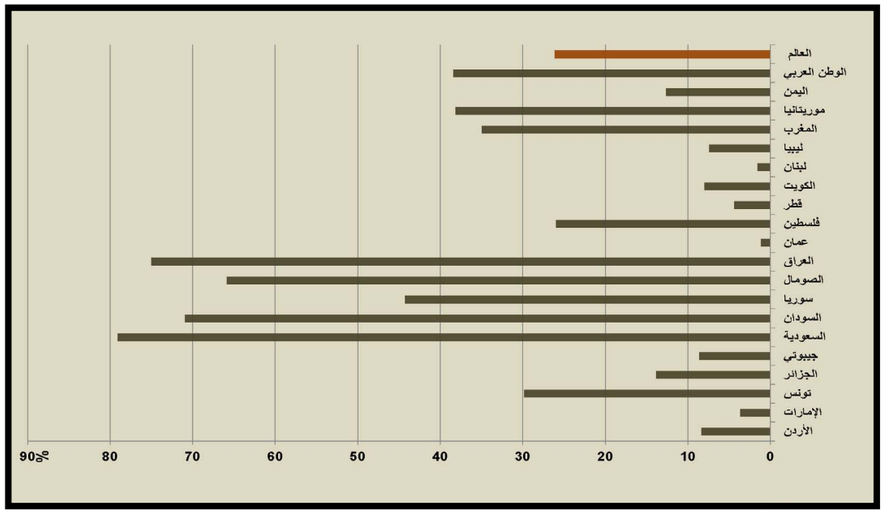

لا توجد مساحات كبيرة أو كثيفة من الغابات في الوطن العربي لوقوع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة وبخاصة بعد انفصال الجنوب عن السودان في 2011م، حيث فقدت نتيجة لذلك مساحة من الغابات تقدر بحوالي (46.4) مليون هكتار لتصبح المساحة المتبقية من الغابات في 2012م حوالي (48.5) مليون هكتار. وعلى الرغم من ذلك ما زال السودان يستحوذ على المساحة الأكبر للغابات على مستوى الوطن العربي (شكل 1ـ3).

شكل (1 ـ 3): نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية في بعض الدول العربية

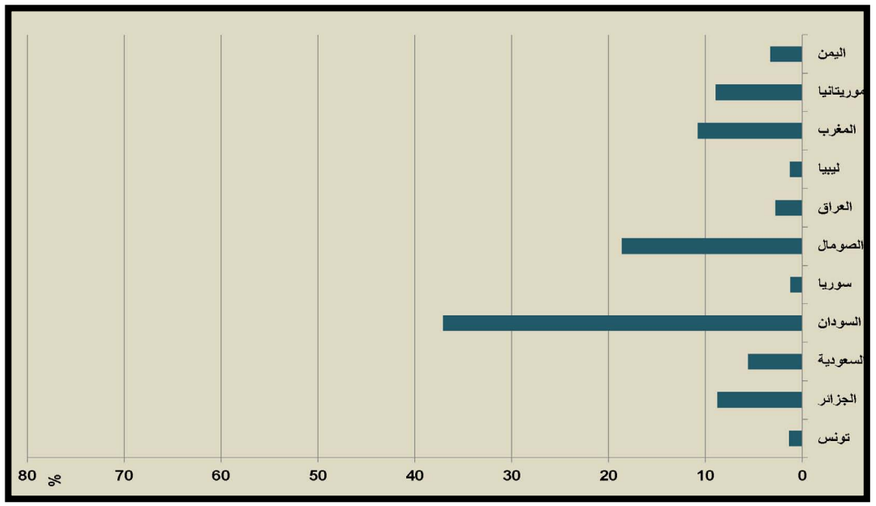

2.1 موارد المياه

يبلغ إجمالي موارد المياه في الوطن العربي نحو (257.5) مليار م^3/ سنة، منها (95.4 %) مياه تقليدية منها (81.2 %) مياه سطحية، و(14.1 %) مياه جوفية. وتتمثل الموارد غير التقليدية من المياه في إعادة الاستخدام والتحلية بنسبة (3.8 %) و(0.9 %) من الإجمالي على التوالي. ويستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (40 %) من إجمالي موارد المياه في الوطن العربي، بينما تستحوذ أقاليم المشرق العربي، والمغرب العربي ،وشبه الجزيرة العربية على نحو (31 %)و(23 %) و(6 %) على التوالي. يقل متوسط نصيب الفرد العربي من المياه عن خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو (1000) م^3/ سنة في ثلاثة أقاليم (شبه الجزيرة ،المغرب،الأوسط)، ويزيد قليلاً في إقليم المشرق (جدول 1ـ2).

جدول (1 ـ 2): نصيب الفرد من الموارد المائية في الأقاليم العربية.

الإقليم	جملة الموارد المائية (مليار م^3)	نصيب الفرد (م^3 /سنوياً)
المشرق العربي	79.89	1108.80
شبه الجزيرة العربية	15.41	241.53
الأوسط	103.00	814.16
المغرب العربي	59.22	708.93
الوطن العربي	257.52	744.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،2012م.

يقدر متوسط هطول الأمطار في الوطن العربي بنحو (1682.7) مليار م^3/ سنة معظمها في الإقليم الأوسط (جدول 1ـ3).

جدول (1 ـ 3):الهطول المطري في الوطن العربي (مليار م^3/ سنة).

الدولة/ الإقليم	أقل من 100 ملم	100ـ300 ملم	أكثر من 300 ملم	إجمالي الهطول
الأردن	4.0	2.7	1.8	8.5
سوريا	0.6	25.4	26.8	52.7
العراق	4.7	54.5	40.7	99.9
فلسطين	001	1.2	6.8	8.0
لبنان	-	0.1	9.1	9.2
المشرق العربي	9.4	83.9	85.2	178.3
الإمارات	1.1	1.3	-	2.4
البحرين	0.1	-	-	0.1
السعودية	89.5	24.7	12.7	126.8
سلطنة عمان	5.4	7.6	1.9	15.0
قطر	0.1	-	-	0.1
الكويت	-	-	-	-
اليمن	7.0	30.8	29.4	67.2
شبه الجزيرة العربية	103.2	64.4	44.0	211.6
جيبوتي	0.9	2.6	0.5	4.0
السودان	41.7	76.5	376.2	494.4
الصومال	6.6	38.7	145.3	190.6
مصر	11.1	4.1	-	15.3
الإقليم الأوسط	60.3	121.9	1122.0	704.3
تونس	4.1	11.6	24.1	39.8
الجزائر	67.9	30.1	94.5	192.5
ليبيا	28.4	16.2	4.4	49.0
المغرب	29.2	34.1	86.7	150.0
موريتانيا	29.2	73.5	54.5	157.2
المغرب العربي	158.8	165.5	264.2	588.5
إجمالي الوطن العربي	331.7	435.7	915.4	1682.7

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

وتشير الإستراتيجية العربية للأمن المائي بأن المنطقة العربية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي بحاجة إلى توفير ما يقارب (550) مليار متر مكعب من المياه سنوياً في 2025م في حال استمرار معدلات النمو السكاني الحالية، وتعادل كميات تزيد عن ضعف المتاح حالياً من المياه والتي تصل إلى (257.5) مليار متر مكعب سنوياً.

كل مؤشرات الوضع المائي العربي تؤكد على وجود تنافس حقيقي في استخدام المياه للقطاعات الاقتصادية المختلفة واحتياجات السكان الأخرى، وأن هذا الأمر سوف يكون له الأثر الأكبر على مستويات الإنتاج الزراعي وبالتالي سيتصدر مهددات الأمن الغذائي العربي وبخاصة أن الجهود الرامية إلى ترشيد الاستخدام للأغراض الزراعية ما زالت متواضعة فعلى سبيل المثال لا تزيد المساحة التي تروى باستخدام الأنظمة الحديثة على (4.4) مليون هكتار .

3.1 الثروة الحيوانية والسمكية

انخفضت أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي بحوالي (41) مليون رأس نتيجة لإنفصال جنوب السودان عن السودان في2011م، وأصبحت (341.3) مليون رأس (جدول 1ـ4). ويوجد العدد الأكبر من الأغنام والماعز والأبقار في السودان ، وأما الإبل فتتركز في الصومال و السودان، و الجاموس في مصر والعراق.

جدول (1 ـ 4): أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي (2012م)

النوع	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	إبل	الإجمالي
العدد	53.321	4.331	176.134	89.941	17.601	341.327
النسبة (٪)	15.6	1.3	51.6	26.4	5.2	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32).

تشكل الثروة السمكية مورداً اقتصادياً هاماً في الوطن العربي لما يتمتع به من مقومات طبيعية تتمثل في (22.7) ألف كيلومتر من السواحل البحرية و(608) ألف كيلو متر مربع من الجرف القاري الغني بالأسماك و نحو (3) ملايين هكتار من المسطحات المائية والبحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية، و(16.6) ألف كيلو متر من الأنهار التي تمر في الأراضي العربية. ينتج الوطن العربي حوالي (4.2) مليون طن من الاسماك معظمه من المصايد الطبيعية (جدول 5.1).

جدول (1 ـ 5): إنتاج الأسماك في الوطن العربي (ألف طن)

مصايد طبيعية	استزراع سمكي	الإجمالي
3157.78	1077.39	4235.17

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32).

4.1 الموارد البشرية

تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2012م بحوالي(368.8) مليون نسمة ويشكل السكان الريفيون حوالي(42.2 %) منهم. وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في الوطن العربي تحدياً للجهود التنموية، فهي نحو (2.1 %)، مقارنة بنحو (1.2 %) على مستوى العالم.

ويوضح الشكل (1ـ4) أن (64.3 %) من سكان الوطن العربي من الفئة العمرية الناشطة اقتصادياً (15ـ65 سنة) بينما تقدر بحوالي (65.6 %) على مستوى العالم. وتتفاوت نسبة هذه الفئة العمرية بين الدول العربية إذ تتجاوز أو تقارب نحو (40 %) في كل من السودان، والصومال، والعراق، وفلسطين، وجزر القمر، وموريتانيا واليمن بينما تتراوح بين (17 %) و(20 %) في باقي الدول العربية.

شكل (1 ـ 4): التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي في 2012م.

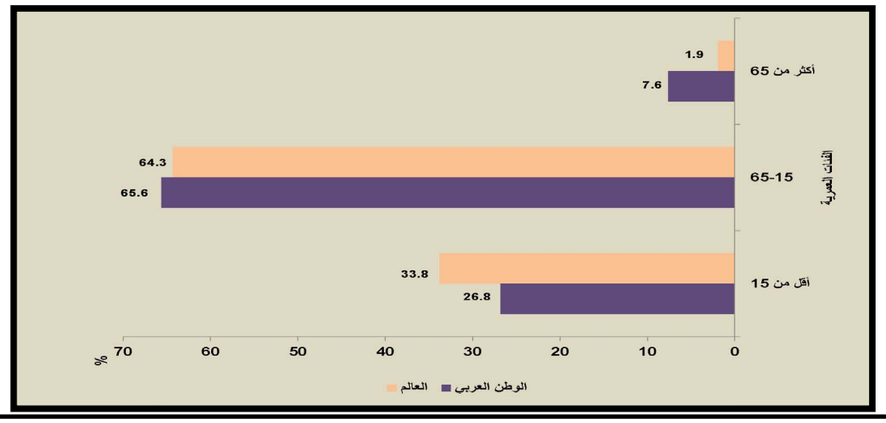

تمثل العمالة الزراعية في العالم العربي ما نسبته (23.2 %) من إجمالي القوى العاملة العربية، وهذه النسبة في تراجع سنوياً (جدول 1ـ6). ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية. وتختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية، حيث ترتفع لأكثر من (50 %) في كل من جيبوتي والصومال، و تتراوح بين (30 %) و (38 %) في موريتانيا والسودان واليمن ومصر والمغرب، وبين (10 %) و(29 %) في الجزائر وتونس وسوريا والعراق والكويت وسلطنة عمان، وتتراجع هذه النسبة لأقل من (10 %) في باقي الدول العربية.

جدول (1 ـ 6): نسبة حجم القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	%
2008 م	107099.9	29099.4	27.2
2009م	120046.9	30762.2	25.6
2010م	123266.3	31043.1	25.2
2011م	118172.4	27841.6	23.6
2012م	121341.8	28095.8	23.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

1ـ5 مدخلات الإنتاج

تعتبر البذور والتقاوي المحسنة أحد أهم العوامل التي تساهم في الفجوة التقنية الزراعية في الوطن العربي (جدول 1ـ7) حيث يقدر العجز في احتياجات (8) دول عربية من التقاوي المحسنة لمحاصيل الحبوب (القمح، الذرة الشامية، الشعير، الذرة الرفيعة والدخن، والأرز) خلال الموسم الزراعي 2012/2011م بحوالي (76.8 %) من إجمالي احتياجاتها السنوية منها. ويصل العجز نحو (89 %) في البذور المحسنة للمحاصيل الزيتية، و نحو (69 %) في بذور البقوليات (العدس، الفاصوليا، الفول)، وأما بالنسبة لتقاوي البطاطس فتستورد بصفة رئيسية.

إن معدل استخدام الأسمدة الكيماوية لا يزال متدنياً في الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي، وإن كان هذا المعدل يميل إلى الاستقرار النسبي خلال الفترة (2010ـ2012م)، حيث يقدر في 2012م بحوالي (54.1) كيلوجرام/ هكتار على المستوى العربي، بينما كان عالمياً حوالي (95.5) كيلوجرام/ هكتار (شكل 1ـ5). ويفوق استخدام الأسمدة في كل من مصر والأردن وسلطنة عمان، والإمارات، والسعودية، والكويت والعراق المعدلات العالمية.

جدول (1 ـ 7): استخدامات البذور والتقاوي المحسنة في بعض الدول العربية في موسم 2012/2011. (ألف طن)

المحاصيل	الاحتياجات	الإنتاج		الإستيراد		الاستخدام		العجز	
	كمية	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪
قمح	420.9	113.4	26.9	-	-	113.4	26.9	307.5	73.1
ذرة شامية	78.5	1.3	1.6	9.1	11.6	10.4	13.2	77.3	98.4
شعير	48.5	1.6	3.3	-	-	1.6	3.3	46.9	96.7
ذرة رفيعة	87.5	31.9	36.4	-	-	31.9	36.4	55.6	63.6
أرز	94.6	21.3	22.5	-	-	21.3	22.5	73.4	77.5
جملة الحبوب	730.1	169.4	23.2	9.1	1.2	178.5	24.4	560.7	76.8
بذور زيتية	35.0	3.8	10.8	-	-	3.8	10.8	31.2	89.2
بقوليات	28.8	8.9	31.0	5.0	17.4	14.0	48.4	19.9	69.0
بطاطس	520.0	6.3	1.2	220.3	42.4	226.6	43.6	513.7	98.8

(الدول الممثلة في الجدول: الأردن، البحرين، تونس، السودان، العراق، لبنان، مصر، واليمن).
المصدر: جمعت وحسبت من واقع الاستمارات القطرية للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتتمثل أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في الوطن العربي في عدم توفرها بالكميات الكافية وفي الأوقات الملائمة، فضلاً عن الارتفاع المتواصل في أسعارها، وارتفاع تكاليف النقل وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بالجرعات ومواعيد التسميد وأنواع السماد المطلوبة بالإضافة إلى ضعف التمويل الموسمي أو غيابه أو ارتفاع تكلفته.

شكل (1 ـ 5): معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول العربية في 2012م

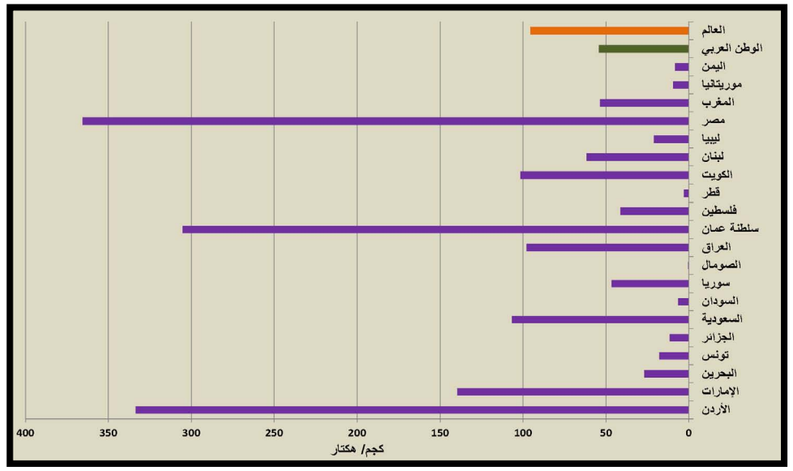

إن عدد الجرارات الزراعية في مساحة ألف هكتار يعتبر مؤشراً لمستوى الزراعة الآلية في بلد ما والذي يقدر بحوالي (11) جراراً لكل ألف هكتار على مستوى الوطن العربي في 2012م بالمقارنة بمعدل (20) جراراً لكل ألف هكتار عالمياً. وهذا أمر يشير إلى تخلف الدول العربية عن العالم في هذا المجال على الرغم من حدوث تطور في استخدام الجرارات في الوطن العربي بالمقارنة بعام 2011م الذي كان بمعدل 9 جرارات لكل ألف هكتار.

1ـ6 التمويل والإقراض الزراعي

تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة القروض الزراعية لاثنتي عشرة دولة عربية بلغ (7.3) مليار دولار تقريبا في عام 2012م مقارنة بنحو (7.0) مليار دولار تقريباً في 2010م (جدول 1ـ8). ويمثل الإقراض من البنوك الزراعية والتجارية حوالي (88 %) من جملة الإقراض، في حين تتأتى النسبة المتبقية من التعاونيات ووسائل الإقراض التقليدية على مستوى الريف. وتوزعت القروض في 2012م إلى آجال ثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة بنسب (66.9 %) و (26.6 %) و (6.5 %) على التوالي.

جدول (1 ـ 8): القروض الزراعية الإجمالية في بعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	2010م	2011م	2012م
الأردن	97.23	104.74	110.22
تونس	1045.18	1045.18	1045.18
الجزائر	1015.97	1015.97	1015.97
السعودية	201.05	244.57	240.72
السودان	1358.50	574.41	313.05
سوريا	1010.50	1845.28	500.32
العراق	237.40	438.67	480.76
سلطنة عمان	26.10	24.33	32.70
مصر	1013.05	2564.04	2564.04
المغرب	904.35	904.35	904.35
موريتانيا	10.73	10.73	10.73
اليمن	60.10	60.10	50.10
الإجمالي*	6969.43	8832.37	7268.14
قصيرة الأجل	4914.66	5904.80	4862.38
متوسطة الأجل	1562.54	2353.65	1933.33
طويلة الأجل	492.23	573.92	472.43

*الإجمالي لا يعبر عن جملة القروض لأن هناك بعض أنواع القروض غير متاحة في بيانات بعض الدول.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

2 ـ إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي

2 ـ 1 الإنتاج النباتي :

قدرت المساحة المحصولية في 2012م بنحو (55.8) مليون هكتار بزيادة تصل إلى نحو (6.7 %) عن 2011م. وتأتي المساحة المزروعة بالحبوب (القمح والشعير والذرة الشامية والأرز والذرة الرفيعة) في المرتبة الأولى بنسبة (62.9 %) من تلك المساحة المحصولية، وتليها مجموعة البذور الزيتية بنسبة (16.1 %)، ومجموعة الفاكهة بنسبة (7.6 %). (شكل 2ـ1).

شكل (2 ـ 1): التركيب المحصولي في الوطن العربي في 2012م

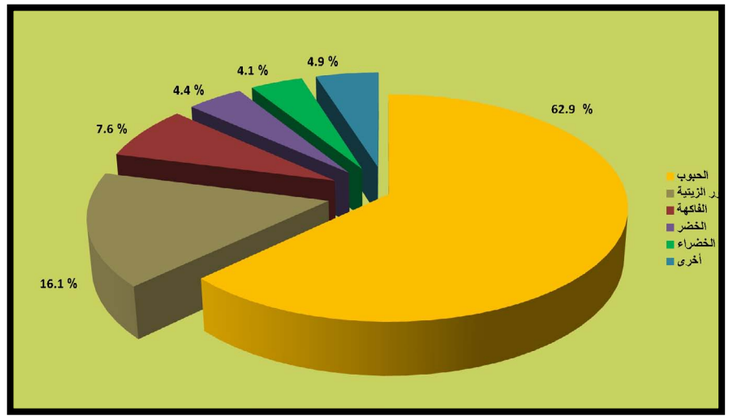

وعلى الرغم من أن إنتاج الوطن العربي من مجموعة محاصيل الحبوب بلغ نحو (53.7) مليون طن في 2012م، بزيادة تقدر بحوالي (2.7 %) عن 2011م (جدول 2ـ1)، إلا أن متوسط إنتاجيتها التي تبلغ (1.6) طن/ هكتار يعتبر متدنياً مقارنة بالمستوى العالمي الذي يبلغ (3.7) طن/ هكتار، الأمر الذي يتطلب معه سد الفجوة التقنية التي من شأنها معالجة هذا الوضع بغية الوصول إلى معدلات أعلى من الاكتفاء الذاتي بزيادة الإنتاجية.

جدول (2 ـ 1): تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي (مليون طن)

المجموعة السلعية	2010 م	2011 م	2012 م	التغير بين عامي 2012ـ2011م (%)	متوسط الفترة 2010 ـ 2012 م
القمح	23.9	24.6	25.3	2.9	24.6
الشعير	6.5	5.9	5.4	(8.7)	5.9
الذرة الشامية	7.2	7.0	7.8	11.6	7.3
الأرز	4.7	6.2	5.8	(5.1)	5.6
الذرة الرفيعة والدخن	7.0	7.0	6.9	(0.9)	7.0
مجموعة الحبوب	50.9	52.3	53.7	2.7	52.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

وفي حالة النجاح في زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب في الوطن العربي بحوالي (10 %) فإن الإنتاج الإجمالي للحبوب سوف يرتفع بحوالي (5.4) مليون طن ليبلغ (57.7) مليون طن، وتزيد معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب من (45.7 %) إلى (50.5 %). وأما في حالة زيادة الإنتاجية بحوالي (20 %) فإن الإنتاج سوف يرتفع إلى نحو (62.9) مليون طن بزيادة قدرها (10.6) مليون طن، ويزيد معدل الاكتفاء الذاتي ليصل إلى (54.9 %). (جدول 2 ـ 2).

جدول (2ـ2): بعض المشاهد لتطور إنتاجية مجموعة الحبوب في الوطن العربي

المشاهد	الإنتاجية (طن/هكتار)	الصادرات (مليون طن)	الواردات (مليون طن)	الإنتاج (مليون طن)	الفجوة (مليون طن)	التغير في الفجوة (%)	الاكتفاء الذاتي (%)
الإنتاجية *	1.6	1.605	63.764	52.276	62.159	-	45.7
10 % زيادة إنتاجية	1.80	1.605	58.312	57.728	56.707	(8.8)	50.5
20 % زيادة انتاجية	1.96	1.605	53.180	62.859	51.575	(17.0)	54.9

* إنتاجية سنة 2011م

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

يمثل إنتاج القمح نحو (47 %) من حجم إنتاج الحبوب في الوطن العربي، ونحو (3.5 %) من إنتاج القمح العالمي. ولا تزال إنتاجية هذا المحصول تقل عن نظيرتها العالمية (جدول 2ـ3).

جدول (2ـ3): مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول القمح في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	9.9	220.7	4.5
الإنتاج	مليون طن	24.6	704.1	3.5
الإنتاجية	طن/ هكتار	2.5	3.2	78.1

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م. العالم في 2011م.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

وهناك تباين كبير في مستويات إنتاجية القمح على مستوى الدول العربية (شكل 2ـ2) حيث تبلغ إنتاجيته في الزراعات المروية في مصر والسعودية حوالي (6.5) و(6.1) طن في الهكتار على التوالي، ولا يزيد متوسط الإنتاجية في الزراعات المطرية على (2.5) طن في الهكتار. وهذا التباين يشير إلى إمكانات واسعة للنهوض بإنتاجية محصول القمح في الوطن العربي عن طريق الري التكميلي واستخدام حزم تقنية حيث إن ذلك من شأنه زيادة الإنتاج ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الغذائي الأهم على مستوى الوطن العربي.

شكل (2ـ2) : إنتاجية محصول القمح ببعض الدول العربية (طن / هكتار).

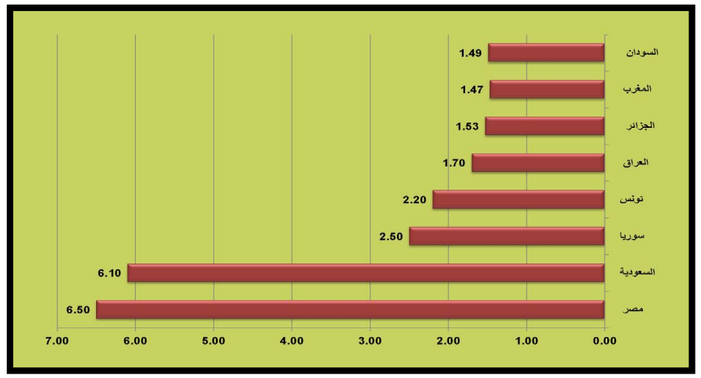

إن زيادة إنتاجية القمح بنسبة (10 %) من شأنها رفع الإنتاج العربي منه بحوالي (2.5) مليون طن، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من (43.4 %)إلى (47.8 %)، وعند زيادة الإنتاجية بنسبة (20 %) فإن الإنتاج سوف يرتفع بنحو (4.9) مليون طن، ويزيد معدل الاكتفاء الذاتي إلى (52.1 %)، جدول (2ـ4).

جدول (2ـ4): بعض المشاهد لتطور إنتاجية القمح في الوطن العربي

المشاهد	الإنتاجية (طن/هكتار)	الصادرات (مليون طن)	الواردات (مليون طن)	الإنتاج (مليون طن)	الفجوة (مليون طن)	التغير في الفجوة(%)	الاكتفاء الذاتي (%)
الإنتاجية	2.49	0.863	32.891	24.552	32.027	-	43.4
10 %زيادة إنتاجية	2.74	0.863	30.426	27.017	29.562	(7.7)	47.8
20 %زيادة إنتاجية	2.99	0.863	27.961	29.482	27.097	(15.4)	52.1

* سنة 2011م

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

ينتج الوطن العربي (5.9) مليون طن من الشعير مشكلاً ما نسبته (4.4 %) من حجم الإنتاج العالمي (جدول 2ـ5). وبالرغم من أهمية هذا المحصول كمصدر علفي في الوطن العربي إلا إنتاجيته تعتبر ضعيفة ولا تزيد على (37.4 %) من إنتاجيته على المستوى العالمي بسبب الفجوة التقنية والتقلبات المناخية.

جدول (2ـ5): مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الشعير في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	5.8	48.6	11.8
الإنتاج	مليون طن	5.9	134.3	4.4
الإنتاجية	طن/ هكتار	1.0	2.8	37.4

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م. العالم في 2011م.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

يقدر إنتاج الوطن العربي من الذرة الشامية في 2012م بنحو (7.8) مليون طن، وهو إنتاج متواضع إذ لا يزيد على (0.8 %) من الإنتاج العالمي (جدول 6.2)، وتعتبر مصر الدولة المنتجة الرئيسية للذرة الشامية في الوطن العربي، إذ تساهم بنحو (83.4 %) من حجم إنتاج المحصول في الوطن العربي. وتشمل أهم الدول العربية الأخرى المنتجة للذرة الشامية كلاً من سوريا والعراق والمغرب، (شكل 2ـ3). وتعتبر إنتاجيته مرتفعة حيث تعادل الإنتاجية العالمية.

جدول (2ـ6): مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الذرة الشامية في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	1.4	170.4	0.8
الإنتاج	مليون طن	7.3	883.5	0.8
الإنتاجية	طن/ هكتار	5.2	5.2	100.0

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م. العالم في 2011م.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

شكل (2ـ3): مساهمة الدول العربية في إنتاج الذرة الشامية (2012م)

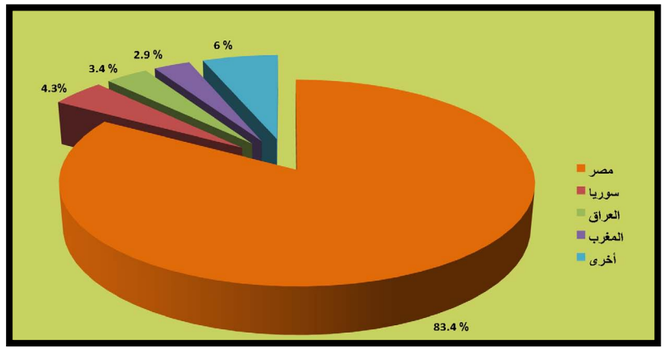

تساهم مصر بنحو (92 %) من إجمالي إنتاج الوطن العربي من الأرز الذي بلغ في 2012م نحو (5.6) مليون طن (جدول 2ـ7) و(شكل 2ـ4)، وبإنتاجية تعادل ضعف الإنتاجية العالمية تقريباً. ونسبة للاحتياجات الإروائية العالية لمحصول الأرز ومحدودية موارد المياه في مصر فإنه من المتوقع استمرار تقليص المساحات المزروعة به. وهناك إمكانيات للتوسع في زراعة الأرز في كلٍ من السودان وموريتانيا والأمل معقود على الاستفادة من التطورات التقنية في هذا الشأن.

جدول (2ـ7): مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الأرز في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	0.71	164.1	0.4
الإنتاج	مليون طن	5.57	722.8	0.8
الإنتاجية	طن/ هكتار	8.68	4.40	197.0

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م. العالم في 2011م.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

شكل (2 ـ 4): مساهمة الدول العربية في إنتاج محصول الأرز عام 2012م

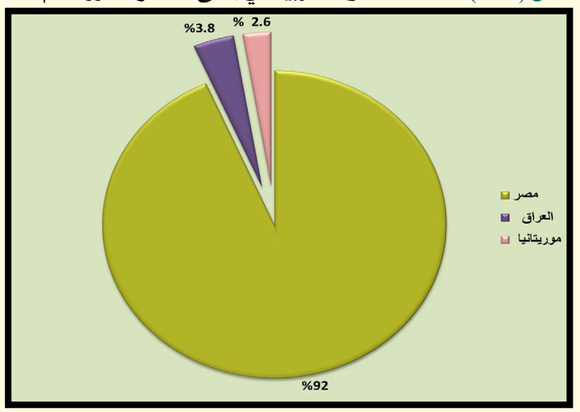

يبلغ إنتاج الوطن العربي من الذرة الرفيعة حوالي (6.8) مليون طن أي ما نسبته (12.5 %) من الإنتاج العالمي جدول (2ـ8)، وبمعدل إنتاجية تقدر بحوالي (33 %) من المعدل العالمي الذي يبلغ (1.5) طن/ هكتار.

جدول (2 ـ 8): مساحة وإنتاج وإنتاجية الذرة الرفيعة في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	13.6	35.5	38.3
الإنتاج	مليون طن	6.8	54.2	12.5
الإنتاجية	طن/ هكتار	0.5	1.5	33.0

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م، العالم في 2011م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

ينتج السودان حوالي (75 %) من إجمالي الإنتاج العربي من الذرة الرفيعة (شكل 2ـ5)، إذ يتركز الإنتاج في المناطق المطرية. وتشمل الدول العربية الأخرى المنتجة للذرة الرفيعة كلاً من مصر واليمن والسعودية والصومال والعراق وموريتانيا والمغرب والأردن.

شكل (2 ـ 5): مساهمة الدول العربية في إنتاج محصول الذرة الرفيعة عام 2012م

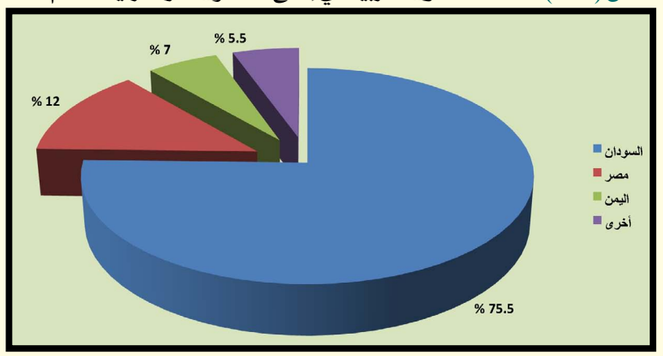

وتتفاوت إنتاجية الذرة الرفيعة بين الدول العربية حسب نظم الزراعة حيث تبلغ أقصاها في مصر بمعدل (5.4) طن/ هكتار تحت نظم الزراعة المروية، وأدناها في السودان والصومال بمعدل (0.42) و(0.311) طن/ هكتار في الصومال على التوالي. وهناك حاجة فعلية للنهوض بإنتاجية هذا المحصول وبخاصة في القطاع المطري في السودان، حيث تشكل المساحة المزروعة فيه نسبة (90.5 %) من المساحة الإجمالية للذرة الرفيعة في الوطن العربي وذلك باستخدام الحزم التقنية المناسبة (التسميد، الري التكميلي، البذور المحسنة، .....الخ). ويمكن للإنتاج العربي أن يزيد بمليون طن إذا ارتفعت الإنتاجية في السودان بحوالي (80) كيلو جراماً للهكتار فقط أي يكون (0.5 طن/ هكتار بدلاً من (0.42) طن/ هكتار، وأما إذ ارتفعت الإنتاجية إلى نحو (0.6) طن/ هكتار فإن الزيادة في الإنتاج تقدر بحوالي (2.2) مليون طن.

أنتجت الدول العربية في عام 2012م نحو (3.4) مليون طن من السكر (جدول 2ـ9) المستخلص من (23.4) مليون طن من قصب السكر و(11.9) مليون طن من الشمندر السكري. يتركز إنتاج قصب السكر في مصر والسودان بنسبة (67.5 %) و(28.8 %) على التوالي، وأما الشمندر السكري فينتج بصفة رئيسية في مصر (63.6 %) والمغرب (20.7 %) وسوريا (15.3 %).

جدول (2 ـ 9): إنتاج السكر المكرر في الوطن العربي (الكمية: بالألف طن)

السلعة	2010	2011	2012	التغير بين عامي 2011 ـ 2012(%)	متوسط الفترة 2010 ـ 2012
السكر المكرر	3094.6	3200.1	3405.6	6.4	3233.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

وتتصدر إنتاجية قصب السكر في الوطن العربي الإنتاجية العالمية بنحو (49 %) لتبلغ (104.8) طن/ هكتار، وهذا تفوق يحسب لأجهزة البحث ونقل التكنولوجيا وبخاصة في جمهورية مصر العربية، وأما إنتاجية الشمندر السكري فتقدر بنحو (97 %) من نظيرتها العالمية (جدول 2ـ10).

جدول (2 ـ 10): مساحة وإنتاج وإنتاجية المحاصيل السكرية

المحصول	البيان	الوحدة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي/ العالم (%)
قصب السكر	المساحة	ألف هكتار	224.3	1872.3	12.0
	الإنتاج	ألف طن	23365.7	132000	17.7
	الإنتاجية	طن/ هكتار	104.8	70.5	148.7
الشمندر السكري	المساحة	ألف هكتار	226.9	651.8	34.8
	الإنتاج	ألف طن	11875.2	35000	33.9
	الإنتاجية	طن/ هكتار	52.3	53.7	97.4

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م، العالم عام 2011م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

تبرز أهمية سلعة السكر كسلعة إستراتيجية في الوطن العربي من خلال الطلب المتزايد عليها نتيجة الزيادات السكانية وتحسن مستوى الدخول من ناحية، وعجز الإنتاج المحلي عن تلبية الاحتياجات السنوية من ناحية أخرى. وتشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن هناك إمكانيات كبيرة لتطوير إنتاج وتصنيع السكر في الوطن العربي وذلك لتوفر عوامل إنتاج السكر، وإمكانية تطوير الكفاءة الإنتاجية لتصنيع السكر، والتوسع في زراعة المحاصيل السكرية الواعدة مثل الذرة السكرية، وتوفير التمويل اللازم لمشاريع إنتاج وتصنيع السكر المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل في بعض الدول العربية.

تأتي البذور الزيتية في المرتبة الثانية بعد مجموعة محاصيل الحبوب من حيث الأهمية النسبية للمساحات المزروعة في الوطن العربي، وتبرز أهميتها كمصدر للزيوت النباتية التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها رغم كبر مساحاتها المزروعة وذلك لضعف إنتاجية هذه المحاصيل مقارنة بالمستوى العالمي، (جدول 2ـ11).

جدول (2 ـ 11): متوسط إنتاجية المحاصيل الزيتية (طن/ هكتار)

المحصول	الوطن العربي	العالم	النسبة (%)
الفول السوداني	0.7	1.8	37.1
السمسم	0.3	0.6	45.2
زهرة الشمس	1.3	1.5	83.2
الزيتون	1.2	2.1	59.5

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م ـ العالم في 2011م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

بلغ إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي نحو (2.10) مليون طن في 2012م (جدول 12.2) استخلصت من (8.1) مليون طن من بذور السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس وفول الصويا بالإضافة للزيتون وبذرة القطن. ومن أهم الدول العربية المنتجة لهذه المجموعة السودان الذي يساهم بنحو (20.3 %) من إنتاج البذور الزيتية، وتليه المغرب (19.4 %)، وسوريا (19.3 %)، ومصر (12.2)، وتونس (9.8 %)، ثم ليبيا (6.7 %) ، والجزائر بنحو (5.2 %)، (شكل 2ـ6).

جدول (2ـ 12): تطور مساحة و إنتاج البذور الزيتية وإنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي

السلعة	البيان	2010	2011	2012	التغير بين عامي 2011ـ2012(%)	متوسط الفترة 2010 ـ 2012
البذور الزيتية	المساحة (ألف هكتار)	8568.2	8631.1	9000.5	4.3	8733.3
	الإنتاج (ألف طن)	7510.5	8049.9	8140.3	1.1	7900.3
الزيوت النباتية	الإنتاج (ألف طن)	2067.8	2158.0	2100.1	(2.7)	2108.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

شكل (2ـ 6): مساهمة الدول العربية في إنتاج البذور الزيتية عام 2012م

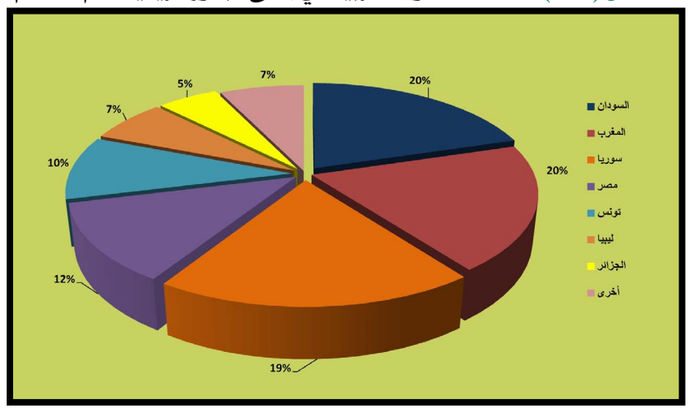

وعلى الرغم من أن إنتاج البذور الزيتية قد ازداد من نحو (6.76) مليون طن كمتوسط للفترة 2004ـ2008م إلى نحو (8.1) مليون طن في عام 2012م وبنسبة (19.8 %)، إلا أن تلك الزيادة لا تعود إلى زيادة الإنتاجية بل إلى زيادة في المساحة المزروعة بنسبة (28.7 %)، مما يشير إلى تدني إنتاجية البذور الزيتية ؛ لأن معظمها يتم إنتاجها في القطاع المطري، كما هو الحال بالنسبة لمحصولي السمسم والفول السوداني بالسودان الذي يستحوذ على نحو (94 %) من مساحة الفول السوداني ونحو (91 %) من مساحة السمسم في الوطن العربي، وفيه تقدر إنتاجية الفول السوداني بنحو (0.55) طن/هكتار مقارنة بنحو (0.66) طن/هكتار على مستوى الوطن العربي. كما تقدر إنتاجية السمسم في السودان بنحو (0.20) طن/ هكتار مقارنة بنحو (0.28) طن/هكتار على مستوى الوطن العربي، و هي معدلات منخفضة تقل كثيراً عن إنتاجية المحصولين بالدول العربية الأخرى. وبالنسبة للفول السوداني فتبلغ الإنتاجية نحو (3.2) طن/ هكتار في مصر و (2.6) للهكتار في سوريا، ونحو (2.0) طن/ هكتار في كل من المغرب والعراق، وتتراوح بين (1.7) و (0.7) طن/هكتار في ليبيا والصومال والجزائر واليمن وموريتانيا. وتبلغ إنتاجية السمسم نحو (2.7) طن/هكتار في لبنان، وتتراوح بين (1.6) و (1.4) طن/ هكتار في السعودية و الأردن ومصر، وتبلغ نحو (1.0) طن/ هكتار في كل من العراق وسوريا واليمن والصومال.

لذا فان تطوير إنتاجية محاصيل البذور الزيتية في الزارعات القائمة يعتبر من أهم الإجراءات اللازمة لتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة في الزيوت النباتية وذلك من خلال التصدي للمحددات التي تقف أمام تطوير إنتاجية تلك المحاصيل بتوفير البذور المحسنة، وخدمات التمويل والتأمين الزراعي لصغار المنتجين، وحصاد المياه والري التكميلي في الزراعات المطرية، وتطوير نظم التسويق لدى صغار المزارعين.

وتعتبر محاصيل الخضر والفاكهة والبطاطس والبقوليات من المحاصيل الغذائية الهامة في الوطن العربي، وفي الوقت الذي تنتشر فيه زراعة محاصيل الخضر والفاكهة في معظم الدول العربية، فإن محصول البطاطس يتركز بنسبة (86.4 %) في ست دول هي: مصر التي تساهم بنحو (30.6 %) من حجم إنتاجه، والجزائر (27.3 %)، والمغرب (13.7 %)، وسوريا، والسعودية، والعراق بنحو (6.7 %)، و (4.2 %)، (3.9 %) على الترتيب (شكل 2ـ7).

شكل (2ـ 7): مساهمة الدول العربية في إنتاج البطاطس عام 2012م

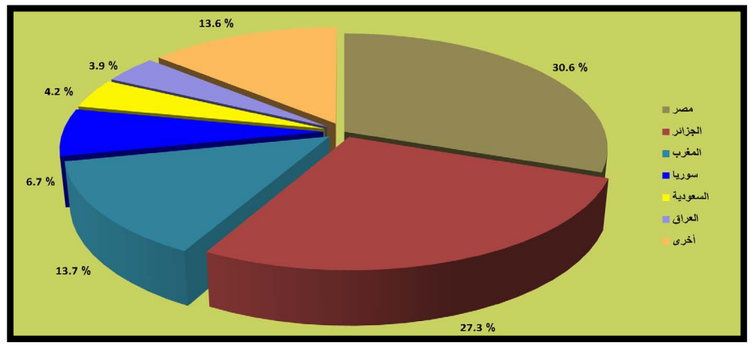

وضمن محاصيل الفاكهة يتركز إنتاج التمور في كل من مصر (23.1 %)، السعودية (17.0 %)، الإمارات (15.1 %)، الجزائر (12.2 %)، العراق (10.4 %)، السودان (7.3 %)، سلطنة عمان (4.5 %)، وتونس (3.0 %)، (شكل 2ـ8).

شكل (2ـ 8): مساهمة الدول العربية في إنتاج التمور عام 2012م

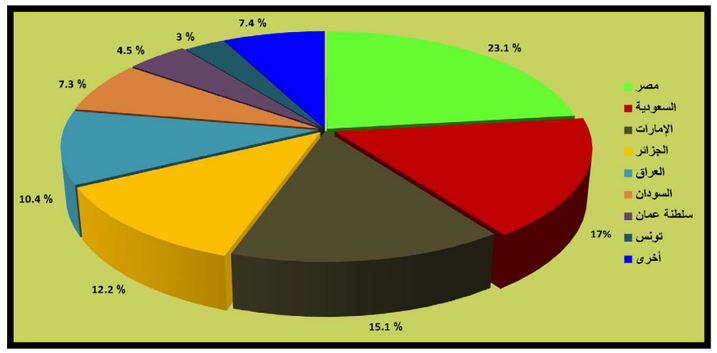

كما توضح بيانات جدول (2ـ13) تراجع إنتاج البقوليات بنحو (3.2 %) بين عامي 2011 و 2012م، في حين ازداد إنتاج الخضر والفاكهة والتمور والبطاطس بين نفس العامين بمعدلات عالية بلغت نحو (17.9 %) للبطاطس، و (9.1 %) للخضر، و(4.4 %) للتمور و (2.5 %) للفاكهة. ويتم ذلك في إطار سعي الدول العربية لتطوير إنتاج تلك السلع الإستراتيجية لمقابلة احتياجات الطلب المحلي و تعزيز القدرات التصديرية منها. وبالرغم من ذلك فإن أنظمة إنتاج وتسويق الخضر والفاكهة تواجه بعض المحددات التي سيؤدي التغلب عليها إلى مزيد من التطوير في قطاع إنتاج الخضر والفاكهة، والذي سيترتب عليه زيادة الصادرات ومن ثم زيادة حصيلة العملات الأجنبية، ومن أهم تلك المحددات عدم توفر مدخلات الإنتاج المناسبة لصغار المنتجين مثل البذور المحسنة ، والأسمدة، وغياب التمويل، والتأمين، وضعف خدمات ما بعد الحصاد لمحاصيل الخضر والفاكهة وبخاصة خدمات التدريج، والتغليف، والنقل والتخزين، وغياب التصنيع الغذائي للاستفادة من فوائض الإنتاج لإضافة القيمة والحد من الفاقد.

جدول (2ـ 13): تطور إنتاج بعض السلع الغذائية في الوطن العربي (ألف طن)

السلع الغذائية	2010	2011	2012	التغير بين عامي 2011ـ2012(%)	متوسط الفترة 2010 ـ 2012
الخضر	55020.5	53012.2	57849.2	9.1	55294.0
الفاكهة	32107.6	31800.5	32601.9	2.5	32170.0
التمور	5691.3	5955.0	6218.7	4.4	5955.0
البقوليات	1228.0	1343.8	1300.7	(3.2)	1290.8
البطاطس	11630.8	14166.4	16702.0	17.9	14166.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م

2ـ2 الإنتاج الحيواني والسمكي:

تشغل عملية إنتاج اللحوم والألبان حيزاً مهماً في الإنتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي ويزداد الطلب عليهما نتيجة لزيادة الوعي التغذوي وتحسن مستويات دخل الأسر. ينتج الوطن العربي حوالي (8.4) مليون طن من اللحوم، أي ما يعادل (2.9 %) من الإنتاج العالمي من اللحوم، وكميات من الألبان ومنتجاتها تقدر بنحو (27.3) مليون طن بالإضافة إلى (2.7 %) من الإنتاج العالمي للأسماك، و (2.5 %) من الإنتاج العالمي للبيض (جدول2ـ14).

جدول (2ـ 14): إنتاج الوطن العربي من اللحوم والألبان ومقارنته بالعالم (مليون طن)

السلعة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي/ العالم (%)
اللحوم الحمراء	4.8	190.0	2.5
لحوم الدواجن	3.6	101.7	3.5
الألبان ومنتجاتها	27.3	727.1	3.8
الأسماك	4.2	156.7	2.7
البيض	1.6	65.0	2.5

الوطن العربي متوسط الفترة 2010ـ2012م، العالم في 2011م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

ينتج السودان (40.3 %) من الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء (شكل 2ـ9)، ويأتي الإنتاج العربي في غالبيته العظمى من قطاع التربية التقليدية للثروة الحيوانية الذي يضم أعداد من الحيوانات تزيد على (90 %) من إجمالي الثروة الحيوانية. وهذا أمر يشير إلى وجود مجال واسع لزيادة إنتاج اللحوم الحمراء عن طريق التحسين البيئي والوراثي الذي يتأتى من خلال دعم برامج البحث ونقل التقانة وتوجيه القدر المناسب من الاهتمام لتطوير القطاع التقليدي للثروة الحيوانية من خلال التركيز على سلسلة القيمة.

شكل (2ـ 9): مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء في 2012م

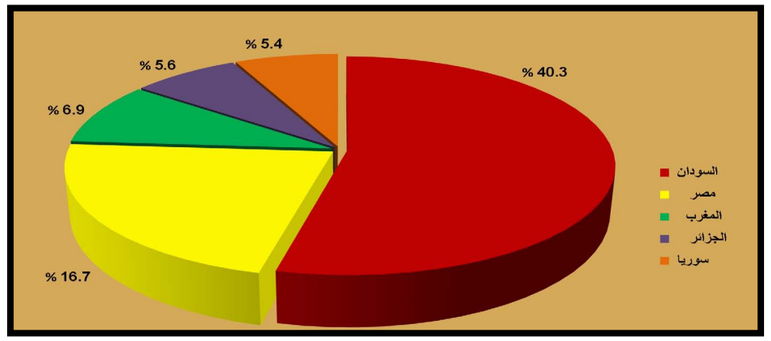

تنتج مصر والمغرب والسعودية ما يزيد على (54 %) من إنتاج الوطن العربي من لحوم الدواجن وفقاً لإحصائيات 2012م (شكل 2ـ10). وبالرغم من التطور الذي يشهده قطاع إنتاج لحوم الدواجن في الوطن العربي، فإن هذا القطاع يعتمد على مكونات رئيسية تستورد من خارج المنطقة العربية ولعل إحداها الذرة الشامية التي تدخل في مكونات أعلاف الدواجن.

شكل (2ـ 10): مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج الوطن العربي من لحوم الدواجن عام 2012م

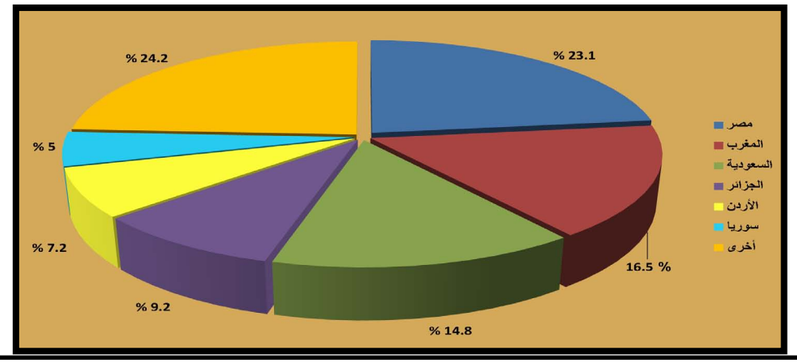

تنتج مصر والمغرب والجزائر والسعودية وسوريا وتونس ما يزيد على (75 %) من إنتاج الوطن العربي من البيض وفقاً لإحصائيات 2012م (شكل 2ـ11).

شكل (2ـ 11): مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج الوطن العربي من البيض عام 2012م

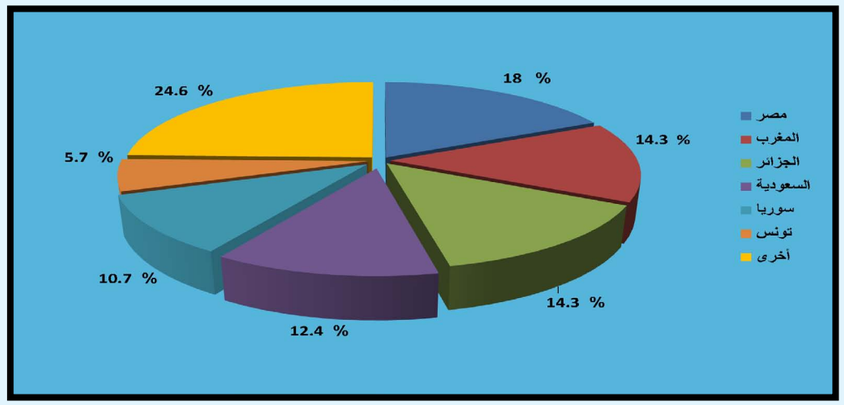

بلغ إنتاج الوطن العربي من الألبان ومنتجاتها حوالي (27.3) مليون طن ينتج السودان منها حوالي (27.6 %)، ومصر (21.2 %)، والجزائر (11.6 %)، وسوريا (9.4 %)، والمغرب (7.3 %)، والسعودية (6.1 %) (شكل 2ـ12). وكما هو الحال بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء، فإن إنتاج الألبان في الوطن العربي لا يتناسب مع أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية، إذ تنخفض إنتاجية الوحدة الحيوانية وبخاصة في القطاع التقليدي في الوطن العربي عن مثيلتها على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب توجيه المزيد من الاهتمام بمجال تطوير نظم الإنتاج والتسويق في قطاع الثروة الحيوانية التقليدي بالوطن العربي.

شكل (2ـ 12): مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج الوطن العربي من الألبان عام 2012م

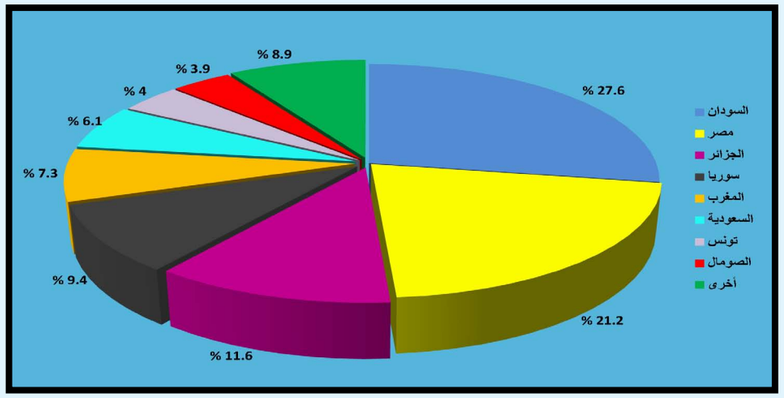

وتعتبر الأسماك إحدى السلع التصديرية الأساسية في الوطن العربي ويقدر إنتاجها بنحو (4.2) مليون طن في 2012م، تنتج المصايد الطبيعية نحو (75 %) من إجمالي الإنتاج، ويتكفل الاستزراع السمكي بإنتاج الكميات الأخرى والذي يأتي معظمه من مصر. ويأتي حوالي (75 %) من الإنتاج العربي من الأسماك من ثلاث دول هي: مصر والمغرب وموريتانيا (جدول 2ـ15).

جدول (2ـ15): إنتاج الأسماك في الوطن العربي (ألف طن)

الدولة	2010م		2011م		2012م		نسبة من الإنتاج الكلي (%)
	مصايد	استزراع	مصايد	استزراع	مصايد	استزراع	
مصر	385.21	919.59	375.35	986.82	395.22	1000.32	33.0
المغرب	1137.22	0.33	1137.22	0.33	1150.62	0.33	27.2
موريتانيا	644.33	-	644.33	-	650.30	-	15.4
اليمن	167.63	15.75	167.63	15.75	171.32	16.00	4.4
سلطنة عمان	163.92	0.13	158.56	0.16	165.42	0.18	3.9
الجزائر	127.96	2.16	93.41	1.76	121.11	2.00	2.9
السعودية	100.47	26.38	75.50	16.08	88.52	22.20	2.6
تونس	98.10	4.30	97.00	5.00	99.10	5.10	2.5
دول أخرى	312.54	31.51	313.25	26.33	316.17	31.26	8.1
الوطن العربي	3137.38	1000.15	3062.25	1052.23	3157.78	1077.39	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32).

ويتضح من الجدول (2ـ16) زيادة المنتجات الحيوانية بين عامي 2011 و 2012م بمعدلات تتراوح بين (5.5 %) و(0.9 %)، وتراجع إنتاج لحوم الدواجن.

جدول (2ـ16): إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي (ألف طن)

المجموعة السلعية	2010	2011	2012	التغير بين عامي 2011 و 2012م (%)	متوسط الفترة 2010 ـ 2012م
جملة اللحوم	8088.0	8367.8	8556.5	2.3	8337.4
اللحوم الحمراء	4837.8	4793.2	5056.8	5.5	4895.9
لحوم الدواجن	3250.2	3574.6	3499.7	(2.1)	3441.5
الأسماك	4137.5	4114.5	4172.1	1.4	4141.4
البيض	1560.1	1604.9	1618.7	0.9	1594.6
الألبان ومنتجاتها	26608.6	27296.2	27983.8	2.5	27296.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

3.2 فاقد ما بعد الحصاد لأهم المحاصيل الزراعية في الدول العربية:

يفقد ويهدر من الغذاء سنوياً على مستوى العالم (1.3) مليار طن بقيمة (1.0) تريليون دولار، ويهدر منه المستهلكون في الدول الغنية حوالي (222) مليون طن، وأما على مستوى الوطن العربي فتتفاوت نسبة الفاقد السنوي من حجم الإنتاج الكلي بين السلع الغذائية (جدول 2ـ17)، فتصل إلى حوالي (7) ملايين طن من الحبوب، وحوالي مليون طن من البذور الزيتية و(127) ألف طن من البقوليات، وحوالي (10) ملايين طن من الخضروات و(1.7) مليون طن من البطاطس و(4) ملايين طن من الفواكه، و حوالي (2.9) مليون طن من الألبان ومنتجاتها.

جدول (2ـ17): فاقد ما بعد الحصاد من الإنتاج العربي (ألف طن).

المجموعات السلعية	كمية الإنتاج	كمية الفاقد	الفاقد / الإنتاج (%)
مجموعة الحبوب	53684.7	7032.7	13.1
القمح	25257.0	3637.1	14.4
الذرة الشامية	7802.6	780.3	10.0
الأرز	5845.0	718.9	12.3
البذور الزيتية	8590.9	1027.6	12.0
مجموعة البقوليات	1300.7	127.6	9.8
البطاطس	16702.0	1670.2	10.0
الخضر	57849.2	10123.6	17.5
الفاكهة	32601.9	4662.1	14.3
الألبان ومنتجاتها	27983.8	2882.3	10.3

المصدر: تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو).

ويجب على الدول العربية بذل جهود فاعلة للتقليل من الكميات الكبيرة من الفاقد في السلع الغذائية وذلك من خلال:

- رفع الوعي لدى المستهلكين والمنتجين.
- تطوير البنيات التحتية مثل المخازن المبردة والصوامع ووسائل النقل المبردة والمجهزة .
- تطوير الخدمات التسويقية ونظم وقواعد بيانات المعلومات التسويقية.
- تحسين العمليات الزراعية في مراحل ما قبل وما بعد الحصاد.
- الارتقاء بكفاءة التصنيع الغذائي.
- تطوير نظم تقييم فاقد وهدر الغذاء.

4.2 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية :

يرتبط المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية والتغيرات التي تحدث في كمياته بالتغيرات الموسمية التي تحدث في حجم المعروض من تلك السلع. وتقوم الدول العربية بالاحتفاظ بكميات متفاوتة من سلع الحبوب والسكر والزيوت والحليب تكفي احتياجاتها الاستهلاكية لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة شهور، ويتم إدارتها بطريقة مركزية داخل كل دولة. ويخضع المخزون الإستراتيجي لقواعد واضحة من حيث كميات ومواقيت السحب منه، والسياسات المتبعة في إدارته سواءً في تحديد كمياته أو مواقع تخزينه أو طرق تمويله. ويلعب المخزون الإستراتيجي دوراً هاماً ورئيسياً في موازنة أسعار السلع الغذائية في حالات ندرة العرض أو ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتوضح الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها، حيث تشير الزيادة في حجم المخزون بين موسمين زراعيين إلى وفرة تلك السلع وزيادة المعروض منها، والعكس في حالة انخفاض المخزون.

وتشير بيانات الجدول (2ـ18) إلى أن حجم المخزون العالمي من الحبوب في 2012م قد انخفض بنحو (3.9 %)، وأن حجم إنتاجه قد انخفض كذلك بنحو (0.04 %)، كما انخفض في نفس العام إنتاج القمح بنحو (4.4 %) وتراجع معه حجم المخزون العالمي منه بنسبة (1.8 %)، بينما زاد حجم المخزون من الأرز بنحو (5.8 %) على الرغم من زيادة حجم إنتاجه بنحو (2.8 %).

جدول (2ـ18): حجم المخزون من جملة الحبوب والقمح والأرز في العالم (مليون طن)

المواسم	الحبوب			القمح			الأرز		
	الإنتاج	الاستخدام	المخزون	الإنتاج	الاستخدام	المخزون	الإنتاج	الاستخدام	المخزون
(1) 2011/2010	2266.5	2275.0	499.9	655.4	658.7	185.4	469.1	460.4	145.7
(2)2012/2011	2354.2	2328.3	521.5	701.5	697.2	183.1	485.3	469.5	161.7
التغير بين 1و2 (%)	(0.04)	1.7	(3.9)	(4.4)	0.40	(1.8)	2.8	2.6	5.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية، 2013م.

وتوضح بيانات الجدول (2ـ19) تراجع المخزون العالمي من البذور الزيتية في 2012م بنحو (10.7 %)، وإنتاجها بنحو (3.7 %)، وتزايد الإنتاج العالمي من السكر بنحو (5.8 %) وارتفاع حجم المخزون بنحو (4.3 %).

جدول (2 ـ 19) :حجم المخزون من البذور الزيتية والسكر في العالم (مليون طن)

المواسم	البذور الزيتية			السكر		
	الإنتاج	الاستخدام	المخزون	الإنتاج	الاستخدام	المخزون
2011/2010(1)	468.0	176.7	30.7	165.6	159.8	62.9
2011/ 2012 (2)	450.9	185.3	27.4	175.2	169.8	65.6
التغير بين 1 و 2 (%)	(3.7)	4.9	(10.7)	5.8	6.3	4.3

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية، 2013م.

ويتضح من الجدول (2ـ20) بأن المخزون الإستراتيجي من القمح قد تزايد في الوطن العربي بحوالي (1.4) مليون طن في 2012م، و الأرز بحوالي (802) ألف طن، بينما استقر مخزون الزيوت النباتية و تراجع مخزون الذرة الرفيعة والسكر.

جدول (2 ـ 20): تطور حجم المخزون من السلع الغذائية الرئيسية على مستوى الوطن العربي (ألف طن)

السلعة	2010 م	2011 م	2012 م
القمح	15400.3	18304.5	19692.8
الأرز	1091.7	1010.8	1813.6
الذرة الرفيعة	430.3	468.1	423.9
الزيوت النباتية	270.4	269.7	270.4
السكر (المكرر)	693.5	666.6	617.5

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استمارات الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012م.

وتشير بيانات الجدول (2ـ21) إلى أن السعات التخزينية للصوامع ومخازن الاحتياطي الغذائي في الدول العربية لعام 2012م، تكفي لفترة تتراوح بين شهر إلى أربعة أشهر في كل من مصر، اليمن وتونس. وبين (5) إلى (7) شهور في كل من سلطنة عمان، المغرب، قطر والأردن. وبين (8) شهور إلى (12) شهرا في كل من البحرين، السعودية، وسوريا. وتخطط قطر وسوريا والأردن والسعودية لزيادة السعة التخزينية بها لأكثر من عام، بينما تخطط سلطنة عمان والبحرين لزيادة السعة التخزينية لنحو (17) شهرا.

جدول (2 ـ 21) : الصوامع في بعض الدول العربية في 2012م

الدول	عدد الصوامع	السعة التخزينية(ألف طن)	سعة التخزين (شهر)	سعة التخزين المخطط لها (شهر)
الأردن	4	550	5	12.9
البحرين	1	8.0	8	16.6
تونس	-	-	4	6.9
الجزائر	-	-	4	9.7
السعودية	-	-	11	13
سوريا	-	-	12	13.8
العراق	45	3650.1	-	-
سلطنة عمان	-	-	5	17
قطر	-	200.0	6	13.8
لبنان	2	148	2	2.6
مصر	9	-	1	2.1
المغرب	-	4500	5	6.1
اليمن	-	580	3	3.6

المصدر: 1ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استمارات الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي 2012م.
2ـ البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سلسلة الحبوب، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية، 2012م.

إن تطوير السعات التخزينية للاحتياطي الغذائي العربي يعتبر مطلباً ضرورياً من شأنه ضمان استقرار إمدادات الغذاء والحد من تأثير تقلبات أسعار الغذاء العالمية وبخاصة في المدى القصير ، وهو بحاجة إلى العمل على بناء مخزونات إستراتيجية إقليمية للاحتياطي الغذائي تساعد على التنسيق وعقد الصفقات التجارية المشتركة التي يمكن من خلالها فرض شروط والحصول على مكاسب قد يصعب تحقيقها بشكل فردي على مستوى دولة ما. ويستلزم الأمر إعداد قاعدة بيانات جيدة تشمل الاحتياجات الغذائية الحالية والمستقبلية ورصد حركة الأسعار في الأسواق العالمية للسلع الغذائية، ومتابعة الظروف المحيطة بالإنتاج، وتقوية العلاقة بين القطاع الخاص والدولة من خلال الشراكة في بناء مخزون إستراتيجي وإدارته على الوجه الأمثل، وفتح المجال في الاستثمار في البنيات التحتية الضرورية للإنتاج والتخزين وتبني السياسات التي من شأنها جذب المستثمرين للقطاع الزراعي، وإنشاء نظام للإنذار المبكر للمخاطر المتوقعة قبل حدوثها والتنبؤ بأوضاع الزراعة المحلية والعالمية، بالإضافة لبناء نظم مستقرة للطوارئ وإدارة الأزمات بصورة فعالة وسريعة.

3 ـ التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي:

تلعب التجارة الخارجية للسلع الغذائية دوراً رئيسياً في توفير الغذاء في الوطن العربي ولمؤشراتها دلالات هامة على أوضاع الأمن الغذائي. وتوضح بيانات (جدول 3ـ1) اتجاه قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية نحو التصاعد خلال الفترة 2010 ـ2012م حيث بلغت نحو (75.1) مليار دولار في 2012م ساهمت فيها الصادرات بنحو (16.26) مليار دولار (شكل 3.1) مشكلة ما نسبته (21.7 %) من إجمالي التجارة الخارجية للسلع الغذائية، وكانت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات نحو (27.7 %)

جدول (3 ـ 1): قيمة التجارة الخارجية من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار)

المجموعة السلعية	2010م	2011م	2012م	التغير بين عامي 2010 ـ 2011(%)	التغير بين عامي 2011 ـ 2012(%)
الصادرات	15017.3	15291.5	16263.1	1.7	6.4
الواردات	51835.5	55680.7	58805.1	6.5	5.6
الإجمالي	66852.9	70972.2	75068.11	5.5	5.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

شكل (3 ـ 1): اتجاه قيمة التجارة الخارجية العربية للسلع الغذائية

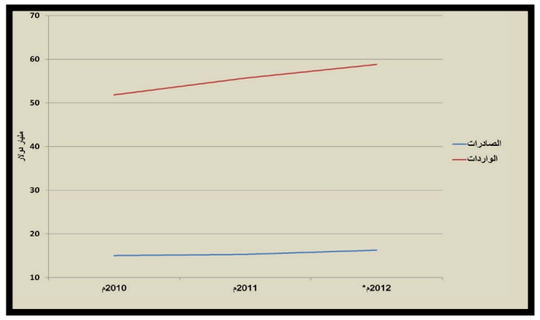

1.3 تطور صادرات السلع الغذائية:

انخفضت كمية وقيمة صادرات الوطن العربي من مجموعة محاصيل الحبوب في 2012م، ويعود ذلك بصفة رئيسية لتراجع كمية صادرات محصول الأرز من (1.1) مليون طن في 2010م إلى نحو (0.48) و(0.64) مليون طن في 2011م و2012م على التوالي (جدول 3ـ2)، ويرجع ذلك لسياسة ترشيد استخدامات المياه التي انتهجتها جمهورية مصر العربية المصدر العربي الرئيسي لمحصول الأرز. كما ارتفعت في عام 2012م، كمية وقيمة الصادرات من الخضر والفاكهة والبطاطس.

جدول (3 ـ 2): كميات وقيم الصادرات العربية من السلع الغذائية النباتية (الكمية:ألف طن، القيمة: مليون دولار)

المجموعة السلعية	2010م		2011م		2012م	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
القمح والدقيق	569.54	208.62	669.64	272.57	750.32	330.22
الذرة الشامية	84.2	20.3	81.0	32.6	75.8	35.8
الأرز	1135.9	878.6	476.6	431.0	635.8	630.5
الذرة الرفيعة والدخن	17.3	9.2	14.8	3.0	15.1	8.6
مجموعة الحبوب:	2093.47	1187.24	1604.93	852.65	1650.32	1100.32
البقوليات	368.2	318.4	183.9	218.1	213.9	269.9
الخضر	4229.5	2669.7	4355.4	2711.3	4422.4	2750.6
السكر (الخام)	2094.6	1330.7	1784.2	1540.2	1700.2	1303.8
الزيوت النباتية	1027.4	1404.3	1620.7	1706.4	1735.1	1850.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

قامت خمس دول عربية في عام 2012م بتصدير ما قيمته (98.5 %) من إجمالي قيمة صادرات الوطن العربي من البطاطس وهي: مصر، السعودية، سوريا، لبنان، و المغرب. وتتركز (97.3%) من قيمة صادرات الخضر في (8) دول عربية هي: المغرب، مصر، الأردن، سوريا، الإمارات، السعودية، تونس، و سلطنة عمان بينما ساهمت (8) دول عربية بنحو (97.1 %) من قيمة الصادرات العربية من الفاكهة وهي: مصر، الإمارات، المغرب، سوريا، تونس، السعودية، الأردن و لبنان.

شهدت صادرات الوطن العربي من الأسماك تطوراً ملحوظاً في الكمية والقيمة، حيث بلغت كميتها نحو (900) ألف طن بقيمة تقدر بحوالي (2.45) مليار دولار. وتصدر المغرب نحو (40.9 %) من إجمالي الكمية المصدرة من الأسماك بقيمة تصل إلى نحو (60.4 %) من إجمالي قيمة الصادرات العربية من الأسماك (جدول 3ـ3). وعند مقارنة معدل قيمة وحدة الأسماك المصدرة، نرى بأنها الأعلى في تونس بمعدل (2.05) والمغرب بمعدل (1.48) والأدنى في موريتانيا واليمن بمعدل (0.31) و (0.34) على التوالي، وقد يرجع ذلك لعوامل عدة من بينها النوع والبلد المصدر إليه.

جدول (3 ـ 3): مساهمة الدول العربية في كمية وقيمة صادرات الأسماك العربية في 2012م.

الدولة	المساهمة في كمية الصادرات (%)	المساهمة في قيمة الصادرات (%)	قيمة الوحدة المصدرة
المغرب	40.9	60.4	1.48
سلطنة عمان	13.3	10.7	0.81
تونس	4.3	8.8	2.05
اليمن	15.9	5.4	0.34
موريتانيا	16.3	5.0	0.31
السعودية	4.6	4.3	0.94

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

تزايدت صادرات الدول العربية من الأغنام والماعز واللحوم الحمراء في 2012م، بينما تراجعت الصادرات من الأبقار. وتعتبر هذه الصادرات متواضعة حيث تبلغ حوالي (4) ملايين رأس ولا تشكل إلا (1.3 %) من إجمالي أعدادها، وقد يرجع ذلك لأسباب منها ضعف الإجراءات الصحية في البلدان العربية ذات الثروة الحيوانية الكبيرة وارتفاع الأسعار غير المبرر، وغياب آلية جادة من شأنها تذليل العقبات التي تواجه زيادة الصادر في ظل وجود أسواق عربية مجاورة كبيرة يستورد أحدها أكثر من (7.5) مليون رأس سنوياً. كما أن الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء تعتبر متواضعة بسبب ضعف التسهيلات اللازمة لتجهيز اللحوم في الدول التي تتمتع بأعداد مناسبة من الثروة الحيوانية و ارتفاع التكاليف والضرائب ذات العلاقة.

استقرت الصادرات من لحوم الدواجن في 2011 و2012م وإن تراجعت كمياتها بحوالي (15.6) ألف طن بالمقارنة بعام 2010م، ويواصل إنتاج البيض في الوطن العربي ارتفاعه بسبب المشاريع الجديدة التي نفذت في هذا الشأن في عددٍ من الدول العربية. وشهدت الصادرات من الألبان ومنتجاتها تذبذباً في كمياتها فبينما انخفضت في عام 2011م بحوالي (1.255) مليون طن ثم عاودت الارتفاع في 2012م بحوالي (326) ألف طن، (جدول4ـ3).

جدول (3 ـ 4): كميات وقيم الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية (القيمة: مليون دولار)

المجموعة السلعية	الوحدة	2010م		2011م		2012م	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أبقار حية	ألف رأس	119.9	33.8	116.4	30.3	112.8	32.8
أغنام وماعز	ألف رأس	4016.2	404.5	5454.8	721.6	6229.4	1100.2
لحوم حمراء	ألف طن	73.0	205.8	90.9	211.8	100.1	285.7
لحوم بيضاء	ألف طن	92.1	172.9	76.5	152.9	76.5	152.9
الأسماك	ألف طن	841.1	2134.7	875.7	2350.7	900.4	2450.0
بيض المائدة	ألف طن	83.9	233.7	93.8	217.5	95.1	222.2
الألبان ومنتجاتها	ألف طن	4979.8	2010.8	3724.3	1684.1	4050.3	1832.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

تشكل كميات وقيم الصادرات العربية من بعض السلع نسب مقدرة في كميات وقيم صادرات هذه السلع على مستوى العالم (جدول 3ـ5)، ويتضح ذلك جلياً في صادرات التمور التي تصل إلى (38.8 %) من إجمالي صادراتها عالمياً في عام 2012م، وكذلك في صادرات البطاطس التي هي في حدود (15.9 %).

جدول (3ـ5) : مساهمة صادرات الوطن العربي من بعض السلع في كمية وقيمة صادراتها العالمية

السلع التصديرية	2011م		2012م	
	المساهمة في الكمية (%)	المساهمة في القيمة (%)	المساهمة في الكمية (%)	المساهمة في القيمة (%)
الخضر	6.4	4.4	6.5	5.1
الفاكهة	5.3	3.9	6.1	3.8
التمور	28.8	32.7	38.8	41.6
البطاطس	10.4	9.8	15.1	15.9
الأسماك	3.6	2.4	2.8	2.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م، un Comtrade.

3 ـ 2 تطور واردات السلع الغذائية:

استمرت الواردات من القمح والدقيق في الارتفاع بمعدل سنوي شبه مستقر في حدود (2) مليون طن في 2011 و2012م، وارتفعت معه الواردات من الذرة الشامية بنفس المعدل تقريباً وقد يرجع ذلك لتغطية احتياجات مشروعات الدواجن الجديدة بشكل رئيسي. وتراجعت الواردات من الأرز والشعير بشكل كبير في عام 2012م بالمقارنة بعام 2010م (جدول 6.3). أما الواردات من السكر فاستمرت بالارتفاع بينما شهدت الزيوت النباتية ارتفاعاً بمعدلات أقل. ويعتبر القمح والدقيق أهم السلع الاستيرادية، إذ تشكل كمية وارداتهما في 2012م نحو (52.6 %) من كمية واردات الحبوب، وتشكل قيمة وارداتهما نحو (46.0 %) من قيمة واردات الحبوب.

جدول (3ـ6) : تطور كميات وقيم الواردات العربية من السلع الغذائية النباتية.

المجموعة السلعية	2010م		2011م		2012م	
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
القمح والدقيق	32695.5	8443.1	34121.0	9188.0	36107.2	10038.2
الذرة الشامية	16111.6	3750.4	18335.2	4446.1	20134.2	5130.1
الأرز	4894.1	4387.4	4664.1	4170.4	4062.3	3700.3
الشعير	9572.5	2372.9	8883.0	2349.0	7677.5	2131.6
الذرة الرفيعة	544.3	126.8	522.7	154.2	520.3	160.3
مجموعة الحبوب	65858.7	19480.8	66846.0	20509.6	68584.6	21820.6
البطاطس	671.1	428.3	761.1	443.2	750.4	440.5
البقوليات	1422.6	1116.6	1512.2	1233.3	1631.2	1311.2
الخضر	3171.1	1883.2	3331.1	1840.1	3100.2	1720.2
الفاكهة	5481.2	3515.0	5350.2	3792.4	5000.2	4050.4
السكر (خام)	9537.7	5218.8	9957.7	5509.7	10425.4	5727.3
الزيوت النباتية	4574.4	6095.1	4613.0	6045.6	4678.1	6160.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

استوردت الدول العربية في عام 2012م ما يزيد على (301) ألف رأس من الأبقار الحية و(14.8) مليون رأس من الأغنام والماعز وحوالي (3.5) مليون طن من اللحوم الحمراء والبيضاء، و(185.5) ألف طن من البيض، وحوالي (786) ألف طن من الأسماك بالإضافة إلى حوالي (15.2) من الألبان ومنتجاتها (جدول 7ـ3). ويبلغ إجمالي قيمة هذه الواردات نحو (19.334) مليار دولار.

جدول (3ـ7): كميات وقيم الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية (القيمة: مليون دولار)

المجموعة السلعية	الوحدة	2010م		2011م		2012م	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أبقار حية	ألف رأس	471.9	516.5	387.0	441.3	301.2	349.4
أغنام وماعز	ألف رأس	12844.8	1136.9	13827.3	1197.0	14825.3	1410.6
لحوم حمراء	ألف طن	1093.7	3533.6	1256.3	4285.9	1455.0	4890.3
لحوم بيضاء	ألف طن	1761.9	3144.0	1899.0	3538.8	2055.4	3789.5
الأسماك	ألف طن	810.8	1604.3	837.4	1745.0	786.2	1750.4
بيض المائدة	ألف طن	155.7	238.0	169.1	258.3	185.5	283.9
الألبان ومنتجاتها	ألف طن	12606.8	5577.9	14229.4	6478.9	15234.8	6860.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

تساهم واردات السلع الغذائية بنسب متفاوتة فيما تتحمله الدول العربية من أعباء استيرادية، وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب أهم تلك المجموعات من حيث مساهمتها في فاتورة الواردات لعام 2012م بمبلغ (21.8) مليار دولار، وبنسبة تعادل نحو (37.1 %) من إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية، تليها الألبان ومنتجاتها بنحو (6.8) مليار دولار، والزيوت النباتية بنحو (6.2) مليار دولار ثم السكر المكرر بنحو(5.7) مليار دولار، وتشكل هذه السلع الأربع ما نسبته (67.3 %) من قيمة الواردات لسلع الغذاء الرئيسية، وترتفع إلى نحو (82 %) بإضافة (4.9) مليار دولار قيمة واردات اللحوم الحمراء و(3.8) مليار دولار واردات اللحوم البيضاء.

وتشكل كميات وقيم الواردات العربية من الحبوب على المستوى العالمي نسب عالية تقدر بحوالي (20.2 %) و(18.3 %) على التوالي، فالدول العربية تستورد أكثر من خمس الواردات العالمية من القمح وتتحمل حوالي خمس قيمة الواردات العالمية من هذه السلعة المهمة (جدول3ـ8).

جدول: (3ـ8) : مساهمة واردات الوطن العربي من سلع الغذاء الرئيسية في كمية وقيمة وارداتها العالمية.

السلع	2011م		2012م	
	المساهمة في الكمية (%)	المساهمة في القيمة (%)	المساهمة في الكمية (%)	المساهمة في القيمة (%)
الحبوب	19.9	16.7	20.2	18.3
القمح	22.9	16.2	22.0	20.6
السكر	18.2	14.0	18.8	16.6
الزيوت النباتية	12.7	15.8	13.5	15.7

المصدر: ـ حسبت من : بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.
ـ قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع (Un Comtrade)

4 ـ تطور الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي:

تشهد أنماط الاستهلاك الغذائي في الدول العربية تطورات من حيث النوع والكم نتيجة لتحسن مستويات المعيشة والدخول، والتغير في العادات والوعي التغذوي والصحي. وهذه الأنماط الاستهلاكية تشكل ضغوطات على أوضاع الأمن الغذائي العربي وبشكل يتفاوت بين دول وأخرى بغض النظر عن عدد سكانه ولكن كما يبدو العامل الرئيس في هذا الأمر هو مستويات الدخول.

4 ـ 1 العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء:

4 ـ 1 ـ 1 أسعار السلع الغذائية:

تؤثر الأسعار بصورة مباشرة في النمط الاستهلاكي من السلع الغذائية في الوطن العربي وبخاصة تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية التي ما زالت معدلات الاكتفاء الذاتي منها قليلة كالحبوب والزيوت النباتية والسكر. تتأثر الدول العربية تأثيراً مباشراً نتيجة للحجم الكبير من واردات السلع الغذائية ـ والتي تبلغ (58.8) مليار دولار ـ بأي تغير يطرأ على الأسعار العالمية للسلع الغذائية وبخاصة الحبوب. وفي حالة الارتفاعات الكبيرة للأسعار وتقلباتها تنخفض قدرات بعض الدول من حيث إتاحة الغذاء لتعذر تحملها لفواتير كبيرة للواردات نظراً للقدرات الاقتصادية والمالية غير الكبيرة.

وتشير الإحصاءات إلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد على المستوى العالمي في عام 2012م وبمعدلات متفاوتة (جدول 1.4)، فزادت أسعار الشعير، وفول الصويا، والفول السوداني، وزيت الفول السوداني بمعدلات تزيد عن (10 %)، بينما زادت أسعار لحوم الدواجن بمعدل أقل قليلاً بلغ (9.5 %). وفي الجانب الآخر شهدت أسعار بعض سلع الغذاء الرئيسية كالقمح والسكر تراجعاً معنوياً، فالقمح الطري انخفض سعره بنسبة (10.9 %) و السكر بنسبة (16.6 %). و لهذا الأمر تأثيرات إيجابية على قيمة الفجوة الغذائية العربية، حيث إن قيمة واردات الدول العربية من القمح والسكر تعادل ما نسبته (26.9 %) من إجمالي واردات السلع الغذائية الرئيسية.

جدول (4 ـ 1): متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية (دولار /طن).

السلع الغذائية	2011م	2012م	معدل التغير (%)
القمح الخشن الأمريكي	308	302	(1.95)
القمح الطري الأمريكي	331	295	(10.9)
الذرة الشامية	287	307	7.0
أرز بانكوك	552	563	2.0
الذرة الرفيعة	279	270	(3.2)
الشعير	207	240	15.9
السمسم السوداني	1404	1493	6.3
فول الصويا	500	591	18.2
الفول السوداني	1733	1946	12.3
زيت الفول السوداني	1946	2364	21.4
زيت الزيتون	2919	3015	3.3
السكر المكرر	704	587	(16.6)
التمور	1432	1465	2.3
لحوم الأبقار	4056	4142	2.1
لحوم الدواجن	1898	2079	9.5

المصدر: نشرة الأسعار العالمية، نقطة التجارة السودانية، 2013م.

بلغ الرقم القياسي العالمي لأسعار الغذاء في 2012م نحو (204.0 %) بزيادة بلغت (29.0 %) مقارنة بعام 2010م، واستمرت الأرقام القياسية لمجموعات الغذاء الرئيسية في الارتفاع كالحبوب، والزيوت النباتية، والألبان، والسكر (شكل 1.4).

شكل (4 ـ 1): الأرقام القياسية للأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية

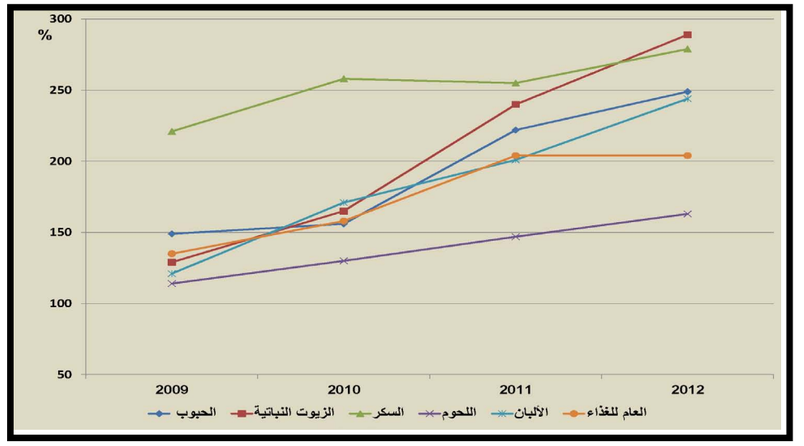

و شهدت الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في بعض الدول العربية ارتفاعاً واضحاً خلال سنوات الفترة 2010 ـ 2012م بالمقارنة مع فترة الأساس (جدول 2.4). وتواصل الدول العربية جهودها لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية وتقلباتها ، حيث عملت خلال السنوات الماضية على تقديم الدعم المباشر للمستهلكين والمزارعين، وتوفير مدخلات الإنتاج، وتخفيض الضرائب والرسوم على استيراد المواد الغذائية. وبجانب الاستمرار في تنفيذ تلك السياسات، تبرز أهمية العمل على تطوير المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية للمساعدة في موازنة الأسعار لمواجهة حالات الطوارئ، وإعداد وتنفيذ المشروعات المدرة للدخول، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير نظم الإنتاج والتسويق لصغار المنتجين والصيادين والرعاة .

جدول (4 ـ 2): الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض الدول العربية*.

الدولة	2010م	2011م	2012م
الأردن	180.42	188.39	192.72
البحرين	127.50	135.50	136.00
تونس	122.20	126.50	136.10
السعودية	154.00	153.00	154.00
السودان	143.70	169.60	230.00
فلسطين	113.50	115.89	119.75
لبنان	125.10	132.40	138.00
اليمن	187.90	210.00	226.80

*فترة الأساس (2002 ـ 2004م)
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

4 ـ 1 ـ 2 مستويات دخول الأفراد:

تتأثر أنواع وكميات السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات الدخول بصفة أساسية بجانب تأثرها بعوامل أخرى. وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى التحسن النسبي في مستويات الدخول بالدول العربية، والتي تتفاوت بين الدول بمعدلات كبيرة (جدول رقم 3.4).

جدول (4 ـ 3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار).

الدولة	2012م
قطر	102211
الإمارات	49012
الكويت	39889
السعودية	31275
سلطنة عمان	29166
البحرين	28744
لبنان	15757
ليبيا	12066
تونس	9775
الجزائر	7477
العراق	7080
مصر	6545
الأردن	6042
المغرب	5265
سوريا	5041
جيبوتي	2677
السودان	2545
اليمن	2283
موريتانيا	2122

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ويعتبر الفقر أحد الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، فالأسر الفقيرة هي الأكثر حاجةً للدعم والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي، ولا تزال أعداد الفقراء مرتفعة في بعض الدول العربية. حيث بلغت نسبة الفقر أكثر من (30 %) في بعض تلك الدول مثل: السودان وموريتانيا واليمن، (جدول4.4).

جدول (4 ـ 4): نسبة الفقر في بعض الدول العربية (%)

الدولة	2005 م	2007م	2008 م	2009 م	2010 م	2011 م
مصر	19.6	-	-	21.6	-	25.2
العراق	-	22.9	-	-	-	-
موريتانيا	-	-	42.0	-	-	-
المغرب	-	9.0	-	-	-	-
السودان	-	-	-	46.5	-	-
سوريا	-	-	-	-	-	-
تونس	23.3	-	-	-	15.5	-
فلسطين	-	31.2	-	21.9	-	-
اليمن	34.8	-	-	-	-	-

المصدر: خط الفقر، موقع البنك الدولي على الشبكة الدولية، 2013م.

4 ـ 1 ـ 3 النمو السكاني و الإنتاج الغذائي:

يؤثر النمو السكاني في إمكانية الحصول على الغذاء من خلال زيادة الطلب وارتفاع الأسعار، وبخاصة السلع الغذائية الرئيسية مثل: الحبوب، والزيوت والسكر واللحوم. ويبدو أن نمو الإنتاج الغذائي بنحو (2.0 %) في عام 2012م، قد ترك آثاراً إيجابية من ناحية واردات السلع الغذائية الرئيسية وانعكس ذلك في عدم وجود زيادات كبيرة في كمية وقيمة هذه الواردات على الرغم من نمو السكان بمعدل (2.01 %). ويستلزم الأمر النهوض بالإنتاجية الزراعية من خلال صياغة إستراتيجية عربية للنهوض بالبحث ونقل التكنولوجيا الزراعية في الوطن العربي يكون فيها القطاع الخاص شريكاً أساسياً وتحدد له موازنة سنوية لمشاريع البحث ونقل التكنولوجيا فقط ولا تستدعي الحاجة لإنشاء أجهزة جديدة لوجود مراكز عربية متميزة للبحث ونقل التكنولوجيا يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

4 ـ 1 ـ 4 تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

يؤثر ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الغذائية مباشرة على أسعارها و بالتالي يؤثر في قدرات المستهلكين في شأن الحصول عليها. وقد اتجهت تكاليف إنتاج بعض السلع الغذائية في 2012م على مستوى الوطن العربي نحو الارتفاع الكبير وبخاصة الذرة الشامية، بينما انخفضت تكاليف إنتاج محاصيل الخضر بمعدلات مناسبة (جدول 3.4). ويرجع ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وبخاصة البذور المحسنة و الأسمدة الكيماوية. ولا تقتصر آثار تقليل تكاليف إنتاج السلع الغذائية على أسعار المنتج و زيادة تمكين المستهلكين من الحصول عليها، وإنما تمتد إلى تشجيع صغار المنتجين على استخدام حزم تقنية مناسبة (بذور محسنة، أسمدة كيماوية، ...إلخ) من شأنها زيادة الإنتاجية.

جدول (4 ـ 3): متوسط تكاليف إنتاج بعض السلع الغذائية في الوطن العربي
(دولار/ هكتار)

المحصول	2010م	2011م	2012م	معدل التغير 2011-2012م
القمح	1058	1080	1122	4.0
الشعير	1102	1110	1119	0.81
الذرة الشامية	597	474	531	12.0
البطاطس	1733	3407	3100	(9.0)
الطماطم	1754	5385	4712	(12.0)
البصل	1744	4396	3906	(11.0)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية للدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي،2012م.

4 ـ 2 المتاح للاستهلاك من الغذاء:

يتمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة من الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافاً إليه كمية الواردات ناقصاً كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة، ويساعد تحليل بيانات استهلاك السلع الغذائية في الدول العربية على التعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك العربي من تلك السلع. تطور المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي وبلغ إجمالي كمياته في عام 2012م نحو (292.6) مليون طن بزيادة تقدر بحوالي (9.9) مليون طن. وقد شهدت الكميات المتاحة للاستهلاك من مجموعة سلع الحبوب استقراراً بين عامي 2011 و2012م نتيجة لانخفاض إنتاج الأرز وكميات الشعير المستوردة على مستوى الوطن العربي في عام 2012م ولزيادة الواردات من القمح والدقيق، والذرة الصفراء (جدول 4.4).

وارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعات البطاطس، الخضر، الفاكهة والسكر المكرر بمعدلات زيادة قدرت بنحو (14.4 %)، (8.4 %)،(1.4 %)، (9.3 %) على الترتيب، بينما تراجع المتاح للاستهلاك في الزيوت النباتية بنحو (2.5 %). وشهدت المجموعات الغذائية الحيوانية ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المتاح منها للاستهلاك بسبب زيادة الإنتاج والواردات فكانت الزيادة بحوالي (4.5 %) في مجموعة اللحوم الحمراء، و(1.3 %) في لحوم الدواجن، و(6.1 %) في مجموعة الألبان ومنتجاتها،و(1.2 %) في الأسماك.

جدول (4 ـ 4): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف طن)

المجموعة السلعية	2010م	2011م	2012م
القمح والدقيق	55705.6	56580.2	57452.1
الذرة الشامية	23208.7	23963.0	25717.3
الأرز	8415.1	10300.1	9640.1
الشعير	15875.7	14636.2	12425.6
مجموعة الحبوب	113964.1	114435.5	114207.1
البطاطس	11498.6	13435.1	15371.7
جملة البقوليات	2214.4	2545.5	2567.1
جملة الخضر	53575.1	49727.5	53904.3
جملة الفاكهة	32929.9	32273.5	32725.5
السكر (المكرر)	9258.5	10622.1	11613.3
الزيوت النباتية	5614.7	5233.8	5104.7
جملة اللحوم	10714.6	11131.1	11456.6
لحوم حمراء	5830.0	5779.6	6037.6
لحوم بيضاء	4884.6	5351.5	5419.0
الأسماك	4107.2	4076.2	4125.8
البيض	1631.9	1680.2	1697.4
الألبان ومنتجاتها	34264.2	37552.5	39841.4
إجمالي المتاح للاستهلاك	279773.2	282712.9	292614.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

4 ـ 3 نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك:

إن نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي يتصف بالاستقرار حيث لم تشهد طفرات سواء بالزيادة أو النقصان وذلك في كافة مجموعات سلع الغذاء الرئيسية (جدول 5.4).

جدول (4. 5): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي (كيلو جرام)

المجموعة السلعية	2010م	2011م	2012م
القمح والدقيق	154.15	156.51	155.80
الذرة الشامية	64.22	66.29	69.74
الأرز	23.29	28.49	26.14
مجموعة الحبوب	315.37	316.55	309.71
الخضر	148.26	137.55	146.18
الفاكهة	91.13	89.27	88.74
السكر (المكرر)	25.62	29.38	31.49
الزيوت النباتية	15.54	14.48	13.84
اللحوم الحمراء	16.13	15.99	16.37
اللحوم البيضاء	13.52	14.80	14.70
الأسماك	11.37	11.28	11.19
البيض	4.52	4.65	4.60
الألبان ومنتجاتها	94.82	103.88	108.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

4 ـ 4 معدلات استهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون:

يتفوق المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية في الوطن العربي والذي يبلغ (3013) كيلو كالورى على نظيره على المستوى العالمي في عام 2015م المقدر بحوالي (2940) كيلو كالورى في عام 2015م من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولكنه يقل عن المتوسط للدول الصناعية الذي يقدر بحوالي (3440) كيلو كالورى.

وتساهم السلع النباتية بما نسبته (76.7 %) من المتوسط اليومي لنصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي بينما تشكل السلع الحيوانية نسبة (23.3 %) (جدول 4ـ6). يقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من البروتين والدهون بحوالي (86.8)، (74.6) جرام على التوالي، ويتم الاعتماد على المصادر النباتية بشكل أكبر للحصول على السعرات الحرارية والبروتينات والدهون بنسب (83.8 %)، و(72.4 %)، و(71.2 %)على التوالي.

جدول (4ـ6): تقديرات متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الوطن العربي

المجموعات السلعية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد (جم / يوم)	متوسط نصيب الفرد يومياً		
			سعرات حرارية (كيلو كالورى)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
القمح والدقيق	57452.14	155.80	426.8	1425.5	46.7
الأرز	9640.07	26.14	71.6	201.5	4.3
البطاطس	15371.74	41.68	114.2	76.6	1.8
السكر (المكرر)	11613.29	31.49	86.3	323.8	0.0
البقوليات	2567.11	6.96	19.1	66.2	4.3
الزيوت النباتية	5104.74	13.84	37.9	334.8	0.0
الخضر	53904.30	146.18	400.5	85.4	4.2
الفاكهة	32725.51	88.74	243.1	9.9	1.5
لحوم حمراء	6037.58	16.37	44.8	64.5	4.3
لحوم بيضاء	5419.04	14.70	40.3	48.9	3.7
الألبان ومنتجاتها	39841.36	108.04	296.0	337.2	12.0
البيض	1697.44	4.60	12.6	17.7	1.3
الأسماك	4125.76	11.19	30.7	21.2	2.7
الإجمـــــــــالي		1823.9	3013.3	86.8	74.6
نسبة مساهمة السلع النباتية (%)		76.7	83.8	72.4	71.2
نسبة مساهمة السلع الحيوانية (%)		23.3	16.2	27.6	28.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

وتعتبر مساهمة السلع الحيوانية في نصيب الفرد اليومي من الغذاء في الوطن العربي من حيث السعرات الحرارية (16.2 %) والبروتين (27.6 %) والدهون (28.8 %) منخفضة، حيث تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن مصادر الغذاء الحيوانية توفر على المستوى العالمي (17 %) من السعرات الحرارية، و(38 %) من البروتين، و(45 %) من الدهون وقد يكون النمط الاستهلاكي العربي أكثر إيجابية من الناحية التغذوية والصحية.

ويوجد تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون بين الدول العربية (جدول 4ـ7)، إذ يرتفع متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في كلٍ من البحرين، الإمارات، الأردن، تونس، السعودية وقطر مقارنة بمتوسط الوطن العربي، في حين يرتفع متوسط نصيب الفرد من البروتين في كل من الإمارات، البحرين، السعودية، تونس، قطر، السودان و الأردن. ويزيد نصيب الفرد من الدهون في كل من البحرين، لبنان، الإمارات وسلطنة عمان. وربما يعزى ذلك إلى اختلاف مستويات الدخول، وأعداد السكان، والظروف المناخية، والعادات التغذوية المتبعة بكل دولة.

جدول (4ـ7): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الدول العربية

الدولة	المتاح للاستهلاك (بالألف طن)	متوسط نصيب الفرد جرام / يوم	متوسط نصيب الفرد يومياً		
			سعرات حرارية (كيلو كالورى)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
الأردن	5469.10	2346.7	3792.1	100.8	99.2
الإمارات	8347.59	2679.6	3858.6	118.3	100.0
البحرين	695.22	1536.7	3934.2	116.7	107.9
تونس	12453.07	3159.7	3780.1	106.1	98.1
الجزائر	34935.95	2575.2	3276.6	80.6	71.2
جيبوتى	462.14	1371.8	1803.7	62.4	48.1
السعودية	26400.20	2467.3	3577.1	111.3	91.7
السودان	26346.69	2090.3	2919.0	100.9	84.8
سوريا	19038.00	2041.2	3496.7	96.7	97.1
الصومال	2575.36	532.4	1567.8	53.6	17.5
العراق	13229.06	1065.6	2755.6	78.9	44.4
سلطنة عمان	2756.19	2706.0	3561.2	97.6	100.0
فلسطين	1412.11	889.2	2663.3	66.1	44.4
قطر	1100.58	1722.3	3570.6	106.1	86.3
الكويت	2328.00	1546.3	3473.0	97.6	92.9
لبنان	3731.50	2041.6	2946.9	79.6	103.8
ليبيا	6633.22	2799.8	3490.6	98.3	99.2
مصر	90041.25	3005.0	3386.0	84.9	81.5
المغرب	24914.30	2087.7	3175.9	73.7	63.0
موريتانيا	2421.60	1964.9	2938.4	87.9	77.7
اليمن	7323.76	823.5	2017.2	73.2	39.0
المتوسط	292614.92	1973.9	3142.1	90.1	78.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

5 ـ تطور أوضاع الفجوة ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الوطن العربي:

5 ـ 1 أوضاع نقص التغذية:

يفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالاستناد إلى دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2011م بأن نحو (44) مليوناً من مواطني الدول منخفضة ومتوسطة الدخل قد انضموا إلى صفوف الفقراء في عام 2011م، نتيجةً لارتفاع أسعار الغذاء في منتصف عام 2010 وأوائل 2011م. وتفيد تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن أعداد ناقصي التغذية في العالم بلغت نحو (870) مليون نسمة خلال الفترة (2010ـ2012م) معظمهم من الدول النامية، وأن (17) ألف طفل يواجهون الجوع القاتل يومياً، ويعتقد بأن أكثر من ثلث حالات الوفيات للأطفال دون الخامسة تعود إلى نقص التغذية.

حقق عدد من الدول العربية تقدماً ملحوظاً في شأن تخفيض نسبة السكان ناقصي التغذية (جدول 5ـ1) بينما لا تزال النسبة مرتفعة نسبياً في بلدان أخرى من دول الوطن العربي التي تأثرت فيها الأوضاع التغذوية سلباً بارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية والصراعات وعدم الاستقرار حيث تتراوح في بعض تلك الدول بين (22 %) و (47 %). وتبلغ نسبة الأطفال ـ دون سن الخامسة ـ ناقصي الوزن أدناها في الكويت (1.7 %)، وأقصاها (35.3 %) في اليمن، فأما نسبة وفيات الأطفال ـ دون سن الخامسة بلغت أدناها في البحرين (0.1 %)، وأقصاها (18 %) في الصومال. كما بلغ مؤشر الجوع المستوى الخطير في موريتانيا، والمقلق في كل من السودان، جيبوتي، اليمن وجزر القمر.

وعلى صعيد أقاليم العالم المختلفة، سجل مؤشر الجوع في عام 2012م وفقاً لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية معدلاً قدره (22.5) درجة في جنوب آسيا، و(20.7) في جنوب الصحراء الكبرى، و (9.7) في جنوب شرق آسيا، وكان هذا المعدل في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (5.3)، وفي أميركا اللاتينية والكاريبي (4.9)، وفي شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق (2.8).

جدول (5 ـ 1): نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (1990 ـ 2012م).

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن (%)		نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%)		مؤشر الجوع (0 –100)	
	1992-1990	2008-2006	1992- 1988	2005 - 2010	1990	2010	1990	2012
جزر القمر	38	47	16.2	21.8	12.5	8.6	22.2	25.8
اليمن	30	30	48.6	35.3	12.5	7.7	30.4	24.3
جيبوتي	60	26	20	30.1	12	9.1	31	21.7
السودان	39	22	36.1	32.2	12.4	10.3	29.2	21.5
موريتانيا	12	8	43.3	14.2	12.9	11.1	22.7	11.1
الصومال	-	-	-	32.8	20	18	-	-
الكويت	-	5	-	1.7	-	1.1	-	<5
مصر	4	4	10.5	6.8	9	2.2	7.8	<5
سوريا	4	3	15.5	10.1	3.6	1.6	7.7	<5
المغرب	6	4	8.1	5.5	8.9	3.6	7.7	<5
الجزائر	4	4	9.2	3	6.1	3.6	6.4	<5
السعودية	2	1	11.1	5.3	4.3	1.8	5.8	<5
الأردن	3	3	4.8	1.9	3.9	2.2	<5	<5
البحرين	-	-	6.3	5.8	1.6	1.0	-	-
تونس	1	1	8.5	3.3	5	1.6	<5	<5
العراق	-	-	10.4	7.1	5.3	3.9	-	-
سلطنة عمان	-	-	21.4	8.6	4.8	0.9	-	-
قطر	-	-	-	-	1.9	0.8	-	-
لبنان	3	3	6.2	2.7	4	2.2	<5	<5
ليبيا	1	1	4.8	5.6	3.6	1.7	<5	<5

المصدر : المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2012م.

5 ـ 2 الفجوة الغذائية:

تم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2010 ـ 2012م على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة، وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية، إذ أن فجوة الغذاء العربية تعني بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي. وتشير بيانات المنظمة إلى اتجاه قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو الاستقرار النسبي بين عامي 2010 و 2011م، حيث بلغت نحو (34.3) مليار دولار في2010م، و نحو (34.4) مليار دولار في 2011م، وتقدر بنحو (35.0) مليار دولار في 2012م، وربما يُعزى ذلك لتكثيف الجهود القطرية وانتهاج سياسات زراعية أكثر تشجيعاً للاستثمار الزراعي وتحفيزاً لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

تساهم مجموعة سلع الحبوب وحدها بنحو (50.0 %) من قيمة الفجوة ويشكل القمح والدقيق فقط (23.13 %) منها، كما تساهم مجموعة اللحوم في قيمة الفجوة بنسبة (18.24 %)، والألبان ومنتجاتها بحوالي (10.61 %)، والزيوت النباتية بنسبة (10.05 %)، والسكر المكرر (8.45%). وتبلغ مساهمة هذه السلع الغذائية مجتمعة نحو (97.36%) من قيمة الفجوة الغذائية (جدول 2.5)،(شكل 1.5).

وتتصدر مجموعة الخضر في عام 2012م سلع الفائض بنحو (69.5%) من قيمة الفائض، بينما تساهم فيه الأسماك، والبطاطس، والفاكهة بنحو (20.2 %)، (9.1 %)، (1.2 %) على التوالي.

جدول (5. 2): قيمة العجز أو الفائض من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار).

المجموعات السلعية	2010م		2011م		2012م	
	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز أو الفائض
مجموعة الحبوب:	17877.98	49.92	18436.18	50.09	19240.75	50.01
القمح والدقيق	8054.36	22.49	8413.74	22.86	8900.13	23.13
الذرة الشامية	3650.11	10.19	4050.36	11.01	4281.61	11.13
الأرز	3415.19	9.54	3647.92	9.91	3780.65	9.83
الشعير	2304.90	6.44	2242.82	6.09	2180.74	5.67
البطاطس	108.84	0.30	(101.61)	(4.30)	(312.06)	(9.06)
البقوليات	736.76	2.06	875.50	2.38	975.25	2.53
الخضر	(869.09)	(59.17)	(1631.24)	(69.01)	(2393.39)	(69.50)
الفاكهة	(69.16)	(4.71)	(25.37)	(1.07)	(42.42)	(1.23)
السكر (المكرر)	3435.91	9.59	3207.26	8.71	3250.61	8.45
الزيوت النباتية	4210.00	11.76	3913.91	10.63	3867.05	10.05
جملة اللحوم	6119.54	17.09	6629.68	18.01	7018.82	18.24
لحوم حمراء	3223.04	9.00	3410.15	9.27	3576.26	9.30
لحوم بيضاء	2896.50	8.09	3219.53	8.75	3442.56	8.95
الأسماك	(530.43)	(36.12)	(605.66)	(25.62)	(695.89)	(20.21)
البيض	4.32	0.01	40.82	0.11	40.32	0.10
الألبان ومنتجاتها	3320.71	9.27	3701.17	10.06	4081.62	10.61
قيمة العجز	35814.06	100.00	36804.51	100.00	38474.42	100.00
قيمة الفائض	(1468.68)	100.00	(2363.88)	100.00	(3443.76)	100.00
قيمة الفجوة	34345.38	-	34440.64	-	35030.66	-

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم موجبة (فائض).

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

شكل (5 ـ 1): مساهمة المجموعات السلعية في قيمة العجز الغذائي بالوطن العربي عام 2012م

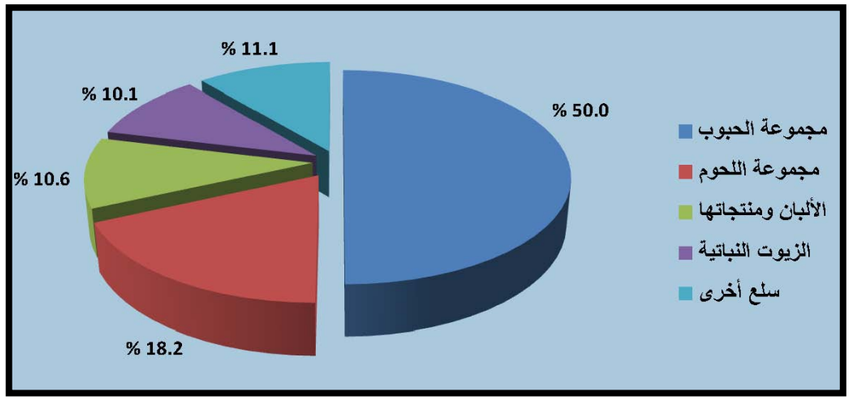

وتتفاوت الدول العربية في مقدار مساهمتها في الفجوة الغذائية العربية وفقاً لأسباب كثيرة منها عدد السكان وأنماطها الاستهلاكية، ومستوى الدخل ومحدودية الإنتاج الزراعي نتيجة ضعف الموارد الزراعية الطبيعية وغيرها من الأسباب. وتساهم أربع دول عربية هي: السعودية، الإمارات، مصر و الجزائر بنسبة تقدر بحوالي (61.7 %) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة (2010ـ2012م (جدول 5ـ3)،(شكل 5ـ2).

جدول (5 ـ 3):مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية

الدولة	2010م %	2011م %	2012م %	متوسط الفترة 2012ـ2010	%
السعودية	21.34	23.37	25.06	8053.18	23.27
الإمارات	15.94	16.56	17.08	5721.03	16.53
مصر	8.70	12.26	15.21	4179.30	12.08
الجزائر	12.93	9.66	6.95	3400.96	9.83
اليمن	5.06	4.28	3.64	1496.11	4.32
الأردن	2.63	3.99	5.11	1355.33	3.92
ليبيا	4.31	3.87	3.50	1346.80	3.89
لبنان	3.65	3.82	3.96	1318.04	3.81
العراق	3.79	3.57	3.39	1240.42	3.58
الكويت	3.86	3.48	3.17	1211.10	3.50
قطر	3.51	3.28	3.08	1137.68	3.29
سوريا	4.68	3.18	1.93	1126.10	3.25
السودان	2.16	2.12	2.09	735.42	2.13
تونس	1.89	1.95	2.01	675.37	1.95
سلطنة عمان	2.23	1.57	1.01	553.65	1.60
البحرين	1.13	1.35	1.52	462.21	1.34
الصومال	0.84	0.62	0.44	218.72	0.63
جيبوتى	0.59	0.53	0.49	184.68	0.53
فلسطين	0.60	0.49	0.40	171.71	0.50
موريتانيا	0.49	0.36	0.26	128.34	0.37
المغرب	(0.35)	(0.32)	(0.29)	(110.58)	(0.32)
الإجمالي	100	100	100	34605.57	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

شكل (5ـ2): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية عام 2012م

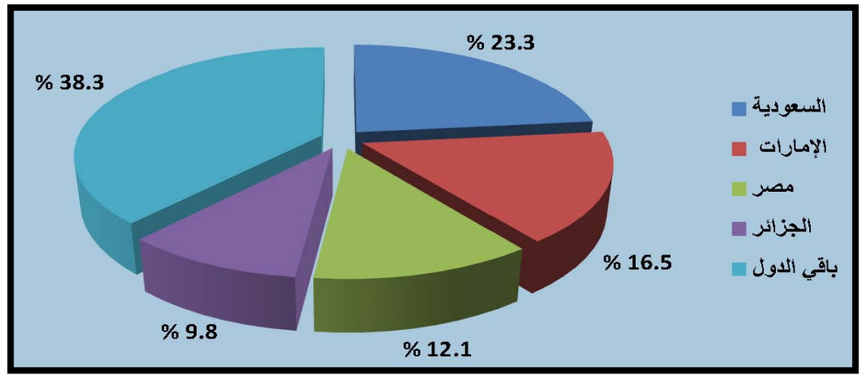

وتشير بيانات التجارة الزراعية العربية البينية المتحصل عليها من (15) دولة عربية إلى ارتفاع قيمتها في عام 2011م، حيث زادت بقيمة (4.5) مليار دولار عن عام 2010م وهي زيادة كبيرة تقدر بحوالي (42.3 %). وتشمل الصادرات العربية الزراعية البينية سلع الخضر، والفاكهة، والأسماك التي تساهم بنسبة (35.6 %)، و(33.5 %) ، و(13 %) على التوالي في القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية البينية.

جدول (5ـ4): قيمة الواردات البينية والصادرات البينية والتجارة البينية الزراعية للدول العربية (مليون دولار)

الدولة	2009			2010			2011		
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية
الأردن	731.8	861.8	1593.6	837.5	657.1	1494.6	990.8	1040.0	2030.8
الإمارات	-	-	-	-	-	-	967.0	834.0	1801.0
البحرين	183.4	41.2	224.6	183.4	37.7	221.1	183.4	37.7	221.2
تونس	107.1	431.9	539.0	135.7	424.4	560.1	135.7	424.4	560.1
الجزائر	199.3	24.0	223.3	24.8	209.1	233.9	248.0	209.1	457.1
السعودية	-	-	-	-	-	-	1079.2	862.3	1941.5
السودان	29.6	1352.3	1381.9	32.1	266.8	298.9	24.5	1195.1	1219.6
العراق	-	-	-	-	-	-	0.3	-	0.3
عمان	571.7	333.1	904.8	660.0	626.6	1285.6	516.2	514.7	1030.9
قطر	451.2	3.8	455.0	356.9	-	356.9	707.0	-	707.0
لبنان	302.4	99.2	401.6	383.3	127.2	510.5	375.9	128.4	504.3
مصر	288.8	2422.9	2711.7	311.3	1927.4	2238.7	175.8	1354.4	1530.2
المغرب	236.4	159.6	396.0	259.9	322.9	582.8	259.9	322.9	582.8
اليمن	417.0	93.2	510.2	534.3	110.6	644.9	398.8	141.8	540.6
الإجمالي	3958.7	7690.2	11648.9	4145.9	6438.2	10584.1	6267.2	8793.1	15060.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

5ـ3 معدلات الاكتفاء الذاتي:

توضح معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الأهمية النسبية لحجم الإنتاج في المتاح للاستهلاك منها، وقد شهدت هذه المعدلات تطورات متباينة بين عامي 2011 و2012م، حيث زادت معدلات الاكتفاء الذاتي من كافة سلع الفائض ومن سلع السكر والحبوب واللحوم الحمراء، واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة، وتراجعت قليلاً لباقي السلع الغذائية (جدول 5ـ5). ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكل منها لعام 2012م على النحو التالي:

أ- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وتتمثل في الفاكهة، الأسماك، الخضر، والبطاطس ، والبيض حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين (95.4 %) و(108.7%).

ب- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة: وتشمل اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والألبان ومنتجاتها والبقوليات حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين (50.7 %) و(83.8 %).

ج- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: وتشمل السكر والزيوت النباتية والحبوب، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين (30.4%) و(47.0%).

جدول (5ـ5): معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (%).

السلعة	2010م	2011م	2012م
السكر (المكرر)	33.4	30.1	30.4
الزيوت النباتية	36.8	41.2	41.1
مجموعة الحبوب	44.6	45.7	47.0
البقوليات	55.5	52.8	50.7
لحوم بيضاء	66.5	66.8	64.6
الألبان ومنتجاتها	77.7	72.7	70.2
لحوم حمراء	83.0	82.9	83.8
البيض	95.6	95.5	95.4
الفاكهة	97.5	98.5	99.6
الأسماك	100.7	100.9	101.1
البطاطس	101.2	105.4	108.7
الخضر	102.7	106.6	107.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

6. السنة الثانية من المرحلة الأولى من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

6 ـ 1 خلفية:

إتساقاً مع إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي صدر بشأنه قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية- التي عقدت في الكويت في شهر يناير 2009م- رقم (ق. ق: 6 د.ع (1)- ج 4- 20/ 1/ 2009) والذي يقرأ على النحو التالي:

«أولاً- إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

ثانياً- تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج.

ثالثاً- الطلب من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة في تنفيذ البرنامج.

رابعاً: دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ البرنامج.

خامسا: تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ، بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.»

6 ـ 2 أهداف البرنامج:

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت،التمور، والمنتجات الحيوانية).
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة.
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.
- توفير فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، والحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية.

6 ـ 3 المكونات الرئيسية:

- مكون تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة.
- مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري.
- مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة المشروع.

6 ـ 4 الإطار السلعي والجغرافي والزمني:

6 ـ 4 ـ 1 الإطار السلعي:

يتركز اهتمام البرنامج على المجموعات والسلع التالية:

- مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة القمح والشعير والأرز، والذرة الشامية والذرة الرفيعة.
- المحاصيل السكرية والتي تشمل قصب السكر والشمندر السكري.
- محاصيل البذور الزيتية، وبخاصة الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس، والزيتون.
- التمور.
- المنتجات الحيوانية.

6 ـ 4 ـ 2 الإطار الجغرافي:

يشمل البرنامج في الجانب الإنتاجي كلاً من: الأردن ـ تونس ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سوريا ـ العراق ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن ـ موريتانيا وسلطنة عمان .

6 ـ 4 ـ 3 الإطار الزمني:

يضم الإطار الزمني لهذا البرنامج ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى : مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات (2011ـ2016م)

المرحلة الثانية : مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2012م.

المرحلة الثالثة : مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام 2013م.

6 ـ 5 الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011 ـ 2016م)

أعدت المنظمة الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وحظت بموافقة القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في شرم الشيخ بتاريخ 19 يناير2011م بموجب قرارها رقم (ق.ق: 18 د.ع (2) ـ ج3 ـ 2011/1/19م الذي يقرأ على النحو التالي:

«أـ الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة 2011 ـ 2016م.

بـ التأكيد على الفقرة الثانية من قرار قمة الكويت (ق.ق: 6 د.ع (1) ـ ج4ـ 2009/1/19)، بشأن تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة في البرنامج.

جـ دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى منح مزايا تفضيلية للقطاع الخاص لتوسيع مشاركته في الاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

دـ دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بكافة دراسات الجدوى الجاهزة للمشروعات التي تدخل في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية (2011ـ2016) للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

هـ الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تكثيف جهودها بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية للمساهمة في الترويج للبرنامج لدى المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية والإقليمية، وذلك وفقا للقرار رقم (6) الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19 يناير/ كانون الثاني 2009).»

6 ـ 5 ـ 1 الإطار الزمني للخطة التنفيذية المقترحة: خمسة مواسم زراعية، إضافة للفترة اللازمة للتحضير، وذلك خلال الفترة 2011ـ2016م.

6 ـ 5 ـ 2 نطاق العمل بالخطة: يضم ثلاث مجموعات رئيسية هي: مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة، ومشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

6 ـ 5 ـ 3 البرامج الداعمة: مجموعة من البرامج القطرية المتخصصة التي تقوم بها الدول المعنية الداعمة لتنفيذ مكونات البرنامج في المرحلة الأولى، والمراحل التالية. مثل برامج توفير وتوزيع التقاوي والبذور المحسنة والأصناف الملائمة، وتأمين وتوزيع الأسمدة والكيماويات، ودعم وتطوير قدرات المؤسسات البحثية ونقل التقانة، وتطوير نظم الإرشاد الزراعي، وتطوير الخدمات التسويقية ، وتطبيق نظم الري الحقلي الأعلى كفاءة، والإقراض الميسر لصغار المزارعين.

6 ـ 5 ـ 4 شركاء التقييم والمتابعة والتنفيذ: حكومات الدول العربية والقطاع الخاص، و المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

6 ـ 5 ـ 5 المتطلبات المالية لتنفيذ المرحلة الأولى:

تقدرالمتطلبات المالية لتنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الأولى بحوالي 28.72 مليار دولار أمريكي. تلتزم الحكومات في الدول المشمولة بالبرنامج بنحو 15.17 مليار دولار أمريكي منها 14.33 التزامات استثمارية (94.5%)، 0.84 مليار دولار أمريكي التزامات جارية سنوية. وتبلغ المساهمات المطلوبة من القطاع الخاص حوالي 13.55 مليار دولار أمريكي منها 12.44 مليار دولار مساهمات استثمارية (91.8%)، 1.11مليار دولار مساهمات جارية سنوية.

6 ـ 5 ـ 6 النواتج المتوقعة:

- زيادة تراكمية في الإنتاجية بمعدل 3ـ5% سنويا في الزراعة المروية، و 7.5% سنويا في الزراعة المطرية.
- توفير 4.2 مليار متر مكعب برفع كفاءة الري من خلال تطوير نظم الري الحقلي.
- توفير 6.6 مليار متر مكعب برفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع موارد مياه الري .
- توسع أفقي بمساحة 1156 ألف هكتار تحقق إنتاج قدره 1769 ألف طن حبوب، 1862 ألف طن سكر، 36ألف طن زيوت.

6 ـ 6 إنجازات السنة الثانية (2012م) من المرحلة الأولى للخطة التنفيذية للبرنامج (2011ـ2016م) :

تلقت المنظمة بيانات ومعلومات حول المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها من قبل الدول العربية المشمولة في الإطار الجغرافي للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (عدا الجزائر، وسوريا)، بالإضافة إلى المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل.

وفيما يلي استعراض لجهود دول الإطار الجغرافي للبرنامج في إطار مكوناته الثلاثة:

6 ـ 6 ـ 1 مكون تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

6 ـ 6 ـ 1 ـ 1 المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

نفذت الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وسلطنة عمان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا واليمن (71) مشروعاً تجاوزت تكلفتها (2.347) مليار دولار. ونفذت السعودية (460) مشروعا منها (389) مشروع في مجال إنتاج لحوم الدواجن، و (44) مشروعا في مجال أمهات الدجاج اللاحم، و (27) مشروعاً لإنتاج الألبان.

غطت هذه المشروعات مجالات تحسين إنتاجية المحاصيل وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية ونخيل التمر، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية والتوسع في إنتاج الدواجن، وإنتاج البذور المحسنة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية وحمايتها من التدهور، وتصنيع الأسمدة العضوية، وتطوير منتجات الصيد السمكي، وإنتاج الألبان. وقد نتج عن تلك المشروعات ما يلي:

ـ زيادة مساحة القمح من (30) ألف هكتار في 2011م إلى (160) ألف هكتار في 2012م بالعراق، بجانب زيادة إنتاجية القمح بنحو (24%)، ومن ثم ازداد إنتاج القمح بنحو (306) ألف طن. و إنتاج (55) ألف طن من بذور القمح المحسنة (رتب عليا)، وإنتاج (150) ألف طن من زيت الزيتون ، والتوسع في إنتاج بذور الأساس لمحصول الأرز لنحو (158) طن في عام 2012م.

- تحصين (80%) من الثروة الحيوانية للسيطرة على الأمراض الحيوانية، وتقليل تكاليف الخدمات البيطرية في سلطنة عمان.
- زيادة إنتاج التمور في السعودية عام 2012م بنحو (1.6%)، حيث بلغ الإنتاج (1.024) مليون طن في 2012م. بالإضافة إلى مشروعات إنتاج لحوم الدواجن التي بلغت (983) مشروعا، بلغ إنتاجها نحو (491) مليون طائر/ سنة، و (44) مشروعا في مجال أمهات الدجاج اللاحم بلغ إنتاجها (502) مليون صوص/ سنة، و (27) مشروعا لإنتاج الألبان بطاقة إنتاجية (1.7) مليون طن/ سنة. وبدعوة كريمة من حكومة خادم الحرمين الشريفين ستحتضن مدينة الرياض خلال الفترة 3ـ2013/9/5م الاجتماع التأسيسي للمجلس الدولي للتمور الذي سوف يعمل على ترقية إنتاج وتحويل وتسويق التمور في العالم، ويكتسب هذا المجلس أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية التي تنتج الجزء الأوفر من المحصول العالمي من التمور، وسيعمل المجلس على تنسيق التعاون بين جميع الأطراف المهتمة وتنفيذ أنشطة مشتركة معها.
- استصلاح أراضٍ زراعية تقدر مساحتها بحوالي (12) ألف هكتار في موريتانيا.
- زيادة إنتاجية القمح وبعض محاصيل الحبوب الأخرى في اليمن.

6 ـ 6 ـ 1 ـ 2 المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

اقترحت الأردن، وتونس، وسلطنة عمان، ومصر واليمن (24) مشروعاً للتنفيذ تبلغ تكلفتها الإجمالية التقديرية نحو (328.1) مليون دولار. كما أنه هناك مشروعات معدة للتنفيذ في المملكة العربية السعودية تتمثل في (42) مشروعاً في مجال إنتاج لحوم الدواجن تقدر ميزانيتها بنحو (200) مليون دولار، و (7) مشروعات في مجال أمهات الدجاج اللاحم بموازنة تقديرية تبلغ (107) مليون دولار، و(3) مشاريع لإنتاج التمور بموازنة تقديرية تبلغ (4) ملايين دولار.

كما يتضمن المكون ذاته مشروعات معدة للتنفيذ ويتوفر لها تمويل ومنها:

- (11) مشروعا في مجال تحسين الإنتاجية بالأردن بلغت موازنتها المالية حوالي (5.822) مليون دولار أمريكي.
- مشروعان بالمغرب بتكلفة (160) مليون دولار تم توفيرها، نصفها من البنك الإسلامي للتنمية ونصفها الآخر من الاتحاد الأوروبي.
- مشروع إنتاج و إكثار نحو (50) ألف فسيلة نخيل بتقنية الزراعة النسيجية في سلطنة عمان لتوزيعها على المزارعين بمختلف مناطق السلطنة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة الإنتاج المحلي من التمور بنحو (25) ألف طن سنوياً.

6 ـ 6 ـ 2 مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:

6 ـ 6 ـ 2 ـ 1 المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في إطار هذ المكون (23) مشروعا في تسع دول عربية هي الأردن، تونس، السودان، العراق، سلطنة عمان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن. تتجاوز تكلفة مشروعات الأردن، سلطنة عمان، المغرب، موريتانيا واليمن مبلغ (127.7) مليون دولار.

وقد نتج عن تلك المشروعات ما يلي:

- تجهيز (80) ألف هكتار بتقنيات الري الموضعي في تونس حتى عام 2014م.
- إنشاء (394) سد سعتها التخزينية (1.926) مليار متر مكعب في السعودية لحصاد المياه بغرض الاستفادة من مياه الأمطار في مختلف مناطق المملكة، تساهم في زيادة منسوب المياه الجوفية وزيادة المخزون المائي. بالإضافة إلى معالجة (6,05) مليون م3 من مياه الصرف لاستخدامها في الأغراض الزراعية وبلغت مساحة المزارع المستفيدة من هذا المشروع في 2012م (17.8) ألف هكتار.

- إنشاء خزانات جديدة لحفظ مياه الأمطار و تأهيل خزانات المياه القائمة لري مساحة (27) ألف هكتار، وإدخال أنظمة ري حديثة في مساحة (1.44) ألف هكتار أخرى باليمن.
- يجري تنفيذ (5) مشاريع لحصاد المياه والري المحوري وسدي أعالي عطبرة وستيت في السودان، ومن المتوقع أن تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة بنحو (466) ألف هكتار.
- يجري تنفيذ مشروع إدخال أنظمة الري الحديثة بمزارع المواطنين في سلطنة عمان، بهدف زيادة نسبة المساحة المغطاة بأنظمة الري الحديثة من (20%) لتصل إلى (25%).
- يجري تنفيذ (5) مشروعات لترشيد استخدام المياه وتقليل الفواقد المائية، و تطوير نظم الري الحقلي في مصر، يقدر لها أن توفر كميات مقدرة من مياه الري.
- تركيب عدد من مضخات المياه، و تأهيل عدد من الآبار، وإنشاء نقاط مياه جديدة في موريتانيا.

6 ـ 6 ـ 2 ـ 2 المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

بلغت المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل في إطار هذا المكون (16) مشروعاً تنفذ في الأردن، وتونس، وسلطنة عمان، ومصر بموازنة تقديرية تبلغ (178) مليون دولار. ويقدر حجم وفورات المياه الكلية المتوقعة من تنفيذ هذه المشروعات في تلك الدول بما يزيد على (300) مليون متر مكعب سنوياً.

ومن المتوقع أن تحقق تلك المشروعات ما يلي:

- توفير حوالي (20%) من كميات مياه الري بما يعادل (100) مليون متر مكعب بالأردن، وتوفير نحو (30%) من كميات الأسمدة المضافة وبما يعادل (20) ألف طن من الأسمدة الكيماوية.
- استصلاح (40) ألف هكتار بتونس خلال الفترة 2013ـ2016م، وإعداد برامج للمحافظة على المياه والتربة للأراضي المخصصة للمشروعات الزراعية الكبرى لمساحة (100) ألف هكتار حتى عام 2016م.
- الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً في سلطنة عمان، والتي ستتوفر بكميات كبيرة خلال سنوات الخطة (2011ـ2015م)، يستخدم منها حوالي (30ـ37) مليون متر مكعب في ري نباتات الزينة، في حين يستغل الباقي والمقدر بحوالي (60) مليون متر مكعب في ري محاصيل علفية بعد التأكد من صلاحيتها.
- التوسع في استصلاح الأراضي وزراعة مساحات جديدة في مصر تقدر بنحو (282) ألف هكتار تحت نظم الري الحديثة.
- تحويل مساحة (555) ألف هكتار لنظم الري بالتنقيط، مما يوفر حوالي (1.4) مليار متر مكعب سنوياً في مخطط المغرب الأخضر.
- خزن المياه والتحكم في الفيضانات، ورفع كفاءة الري الحقلي في أبين باليمن من خلال مشروع سد حسان الممول بتكلفة بلغت نحو (95.3) مليون دولار.

6 ـ 6 ـ 3 مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة و المرتبطة بأنشطة البرنامج:

6 ـ 6 ـ 3 ـ 1 المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

في إطار هذا المكون تم تنفيذ (35) مشروعاً في الأردن، وتونس، والسودان، ومصر وموريتانيا بتكلفة تفوق (377.5) مليون دولار، بالإضافة مشروعات نفذت في العراق في إطار خطتها الاستثمارية بتكلفة (104.4) مليون دولار أمريكي، و (23) مشروعا نفذ في المملكة المغربية في إطار مخطط المغرب الأخضر بلغت تكلفتها نحو (1.3) مليار دولار. استهدفت تلك المشروعات رفع المستوى المعيشي والمساهمة في تأمين الغذاء والأمن الغذائي، وإكساب الأسر الريفية المهارات الأساسية في الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص عمل للمجتمع المحلي، والنهوض بتخزين السلع الزراعية، والبحوث الزراعية، والأرصاد الجوية الزراعية وإنشاء القرى العصرية، وتطوير المحاجر ونشر التقانات الإحيائية، ومختبرات تحليل التربة والمياه، وإحداث شركات خدمات للعمل في الميكنة الزراعية،

6 ـ 3 ـ 2 المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

يوجد في إطار هذا المكون، (28) مشروعاً معداً للتنفيذ في الأردن، والسودان، ومصر والمغرب وبحاجة إلى تمويل بمبلغ يفوق (102.5) مليون دولار أمريكي. تستهدف تلك المشروعات النهوض بالتصنيع الغذائي وزيادة خصوبة الأراضي الزراعية، وترشيد استخدام الأسمدة، وترشيد استهلاك المياه، وتوفير فرص عمل لشباب الخريجين، والنهوض بالإنتاج الحيواني، والتسويق الزراعي، والميكنة الزراعية، ونشر تقنيات الزراعة الحديثة، والاستخدام الآمن للمبيدات، وإنشاء مصانع للأسمدة وبعض شركات الخدمات الزراعية، وزيادة إنتاجية أراضي المراعي وتوفير مياه الشرب للثروة الحيوانية.

وتبنت الحكومة السعودية عدداً من القرارات والإجراءات ذات العلاقة بالأمن الغذائي من خلال « مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج «. أما مشروعات المملكة المغربية الجاهزة للتنفيذ في إطار الدعامة الأولى لمخطط المغرب الأخضر (الفلاحة العصرية) فيبلغ عددها (960) مشروعاً بحاجة إلى استثمارات تقدر بنحو (9) مليارات دولار ، و(545) مشروعاً في إطار الدعامة الثانية للمخطط (الفلاحة التضامنية) تحتاج إلى استثمارات تقارب نحو (2.5) مليار دولار، و (100) مشروع أفقي تتكامل مع الدعامتين الأولى والثانية بتكلفة تقدر بنحو (6.2) مليار دولار.

7 ـ تحديات الأمن الغذائي العربي:

7 ـ 1 : معالجة العجز المائي :

تعتبر محدودية الموارد المائية العربية، وانخفاض كفاءة استخدامها من أهم التحديات التي تواجه مسارات الأمن الغذائي العربي. فالمعروض من الموارد المائية العربية يتسم بالجمود وصعوبة زيادته إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية. ولذلك اشتمل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي على مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية، كأحد مكونات البرنامج الأساسية التي تعمل الدول العربية من خلالها على معالجة العجز المائي لمواجهة زيادة الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات. وبصفة عامة فإن جهود تنمية المتاح من الموارد وتحسين إدارتها وترشيد استخدامها يعد في الواقع من أهم تحديات تحقيق الأمن الغذائي العربي. ولا يقتصر ذلك على ترشيد استخدامات المياه الجوفية وتطوير نظم الري الحقلي وتطوير قنوات الري وإنما يشمل حصاد مياه الأمطار وإنشاء السدود والري التكميلي في الزراعات المطرية.

7 ـ 2 : تجاوز الفجوة التقنية :

يشكل التطوير التقني للزراعة العربية تحدياً كبيراً أمام مسيرة الأمن الغذائي العربي، خاصة وأن دول العالم تشهد تطورات تقنية متلاحقة، ولا تزال التقليدية هي الصفة الغالبة لمعظم قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي العربية، ولا تزال إنتاجية الوحدة الأرضية لمعظم المحاصيل الرئيسية وإنتاجية الوحدة الحيوانية في الدول العربية تقل عن نظيرتها على المستوى العالمي، وتقل كثيرا عن نظيرتها في الدول المتقدمة، ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها نقص البذور المحسنة، وضعف استخدام الأسمدة، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج.

ويستوجب تجاوز الفجوة التقنية إحداث قفزات في الإنتاج والإنتاجية عن طريق الاهتمام بمجالات البحث الزراعي، وإنتاج وتوفير التقاوي المحسنة، واستنباط السلالات عالية الإنتاجية، واستنباط الأصناف النباتية الأقل احتياجاً للمياه، وتطوير نظم الصيد السمكي، وأساليب الإنتاج ، ونظم الري، والتسويق والإرشاد الزراعي، وتوفير الكوادر البحثية المؤهلة.

7 ـ 3 تمويل الاستثمار الزراعي :

بالرغم من توفر الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية بالمنطقة العربية، إلا أن القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية لم يحظ بالاهتمام الكافي نتيجة لضعف مستوى الاستثمارات الموجهة إليه سنويا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويرجع هذا الضعف إلى العجز في تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة،

وعدم وجود مؤسسة عربية متخصصة في تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. وهذا ما يدعو الدول العربية إلى ضرورة تطوير نظم الاستثمار وتوجيهها نحو الأولويات في القطاع الزراعي وما يتطلبه ذلك من استحداث آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية.

7 ـ 4 تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين :

تتسم الزراعة العربية بصغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة، التي غالباً ما يفتقر أصحابها إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم. فهم يفتقرون إلى خدمات الإقراض والتمويل، والإرشاد الزراعي والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج. الأمر الذي يتطلب تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم بما يؤدي لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه. وذلك من خلال تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام وتبادل التجارب والنماذج الناجحة والخبرات المكتسبة في مجال تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين.

7 ـ 5 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية :

بالرغم من اعتماد العديد من الدول العربية على الاستيراد من الخارج لسد احتياجاتها الغذائية من الحبوب والسكر والزيوت النباتية، إلا أن هناك سلعاً غذائية أخرى تتمتع هذه الدول بمزايا نسبية في إنتاجها وتسعى لزيادة إنتاجها لمقابلة الطلب المحلي، وزيادة عوائدها التصديرية. وتعتبر السلع الغذائية العربية أمام تحدٍ كبير، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية على حد سواء. وتتمثل متطلبات هذه المنافسة في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة، وتطوير نظم التسويق الزراعي والمواصفات القياسية والإرشاد التسويقي والحد من الاستخدام المفرط في استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص وتذليل الصعوبات التي تواجهه سواء في مجالات الإنتاج أو التسويق الخارجي.

7 ـ 6 تحسين الأحوال المعيشية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية :

تتسم المناطق الريفية بالوطن العربي بإنخفاض مستويات الدخول فيها مقارنة بالمناطق الحضرية، والتدني النسبي لمستوى الخدمات الاجتماعية من خدمات صحية وتعليمية، وقلة فرص العمل،وانخفاض مستويات الأجور، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر مما أثر سلباً على إنتاج السلع الغذائية، وتسبب في عدم استقرار المجتمعات. ومن ثم فإن مواجهة هذا التحدي يدعو إلى زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية والتعاون العربي في إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الريفية، مثل البرامج التي تنفذها المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمساهمة في ازدهار الريف، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية وبرامج التنمية الريفية والزراعية المتكاملة والمستدامة، ومشروعات دعم نشاطات المرأة الريفية في مختلف مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، و مشروعات مدارس النساء الريفيات في الدول العربية .

2012

ISSN 1811-5020

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

Sudan, Khartoum, Amarat str.7
P.O.Box:474, **Postalcode** 11111
Tel:+249 183 472176/83, **Fax**:+249 183 471402
Email:info@aoad.org

الخرطوم، جمهورية السودان، العمارات شارع 7
ص.ب : 474، الرمز البريدي 11111
هاتف: 472176/83 183 249+، فاكس: 471202 183 249+
website: http://www.aoad.org